مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٧) العدد (٢) شباط (٢٠١٠)

قوانين التأميم الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤ في العراق
دراسة تاريخية اقتصادية

د.صلاح عريبي عباس
جامعة كركوك / كلية التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل:

ان الملكية العامة لوسائل الانتاج هو القانون الاساس للنظام الاشتراكي، ويعتبر التأميم الوسيلة الاساسية لتحقيق ذلك، والمقصود بالتاميم هو نقل ملكية وسائل الانتاج والتبادل من يد الافراد الى يد الدولة واستعمالها لاغراض المنفعة العامة وليس للمنفعة الخاصة [١]، وهو من الناحية السياسية يمثل ظاهرة اشتراكية ووسيلة لرفع سيطرة الطبقة البرجوازية على وسائل الانتاج وحجب النفوذ الاقتصادي والمالي عنها وبالتالي اضعاف نفوذها السياسي [٢].اما من الناحية اللغوية فان التأميم ترجمة للكلمة الانكليزية او الفرنسية Nationalist ion من كلمة Nation أي الامة فتأميم المال يقصد به جعله ملكا للامة، وقد استخدم هذا المصطلح لاول مرة في الغرب في بداية القرن العشرين[٣].

بدأت فكرة التأميم بالانتشار بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، وزاد انتشارها بعد الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٢) [٤]، وزاد اكثر بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وقد طبق عمليا وعلى نطاق واسع في الاتحاد السوفيتي (السابق) منذ عام ١٩١٨ عندما صدر مرسوم يقضي بتاميم اغلب الصناعات الرئيسة كالصلب والنفط والنسيج، وقام على اساس انكار الملكية الخاصة [٥]، كما طبق في الدول الاشتراكية الاخرى: (بولونيا، بلغاريا، رومانيا، المجر، يوغسلافيا، المانيا الشرقية (سابقا) الصين الخ..) [٦]، ولكن على اساس احترام الملكية الفردية والباعث الخاص، ومقابل تعويض عادل [٧]، كما اخذت به بعض الدول الراسمالية كبريطانيا وفرنسا والمانيا ولكن على اسس مختلفة اذ تم استخدامه على

نطاق واسع في عمليات انقاذ المشروعات الراسمالية الخاصة من الافلاس، وفي توفير راس المال الاجتماعي عن طريق التأميم الوظيفي للمرافق العامة، فعلى سبيل المثال اشترت الحكومة الالمانية عددا كبيرا من المصانع المفلسة او المهددة بالافلاس، كما انشأ رئيس الوزراء الايطالي موسوليني (١٩٢٢–١٩٤٥) مؤسسة اعادة التعمير الصناعي بهدف "تنشيط المشروعات المتعثرة والعمل فيما بعد على بيع كل اسهمها او بعضها للقطاع الخاص" [٨].

اما الدول العربية فان بعضها وجد في الاشتراكية العربية [٩] مخرجا له من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، واقدم على السيطرة على معظم وسائل الانتاج من خلال التأميم، وكانت مصر (الجمهورية العربية المتحدة انذاك) اول دول عربية تقدم على ذلك، فبعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ صدرت في العام نفسه قرارات تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية، وفي تموز ١٩٦١ أصدرت الحكومة سلسلة من التشريعات اممت بموجبها (٨٠) مشروعا شملت البنوك وشركات التأمين والصناعة والتجارة الخارجية، وتقرر مساهمة الحكومة بنسبة ٥٠% من راسمال (٨٣) شركة تضم مجموعة من شركات المقاولات والتجارة والصناعة، كما شرعت قانونا حدد بمقتضاه الحد الاعلى لملكية الفرد في (١٤٥) شركة بما لايزيد على عشرة الاف جنيه، وتضم شركات صناعية وصباغة وكيمياويات وبترول وسكر وشركات تجارية [١٠]. كما اقدمت الجزائر بعد ان نالت استقلالها في عام ١٩٦٢ على اتخاذ خطوات بعيدة المدى في طريق التاميم ومنها مصادرة جميع املاك الفئات البرجوازية التي وقفت ضد الثورة الجزائرية، وأصدرت سوريا في عام ١٩٦٥ عدة قوانين أممت بموجبها (١٠٣) مشروعا من مشاريع القطاع الصناعي فقط [١١]. اما في العراق فأن الدولة رغبت في تملك المؤسسات الاقتصادية الهامة فيها منذ عام ١٩٣٦ عندما اشترت الحكومة العراقية مشروع النقل بالسكك الحديد وملحقاته من الحكومة البريطانية [١٢]، وفي عام ١٩٥٢ تم شراء ميناء البصرة من الحكومة البريطانية ايضا، كما أبرمت الحكومات العراقية سلسلة من الاتفاقيات استردت بموجبها مجموعة من حقول النفط من الشركات الأجنبية [١٣]، الا ان الخطوة الابرز في مجال التأميم كانت في ١٤ تموز ١٩٦٤ عندما أصدرت الحكومة قوانين أممت بموجبها مجموعة من الشركات والمصانع، وكان لهذه القوانين تاثير بالغ على هيكل الاقتصاد العراقي، وانطلاقا من هذه الاهمية جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على قوانين التاميم الاشتراكية في

العراق من خلال خمسة مباحث تناول الاول منها التطورات السياسية ودورها في صدور قوانين التاميم الاشتراكية، اما الثاني فركز على دوافع صدور القوانين والية التطبيق، في حين ناقش المبحث الثالث مضامين القوانين وطبيعة المؤسسات المؤممة، اما الرابع فسلط الضوء على ردود الفعل العراقية والعربية تجاه التأميم، وتم التطرق في المبحث الاخير الى الاثار الاقتصادية والاجتماعية لقوانين التاميم.

أولا: التطورات السياسية ودورها في صدور قوانين التأميم الاشتراكية ١٩٥٨ـ ١٩٦٤

في صبيحة يوم الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ قام تنظيم الضباط الاحرار[١٤] بثورة اطاحت بنظام الحكم الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) في العراق، واقيمت اول جمهورية في تاريخ العراق المعاصر [١٥]، وكان للتوجهات السياسية والاقتصادية التي تبنتها قيادة الثورة اثر واضح في مجمل الحياة العامة في العراق، فقد سارت باتجاه التحرر السياسي والاقتصادي من الهيمنة الاجنبية من جهة، ونحو دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على التوجيه والتخطيط المركزيين من جهة اخرى.

فعلى المستوى السياسي اطلقت الحريات العامة، واصدر في كانون الثاني ١٩٦٠ قانون الجمعيات الذي سمح بموجبه للاحزاب بالعمل السياسي، وعلى الصعيد الخارجي اعلن انسحاب العراق من حلف بغداد [١٦] وتبني سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والالتزام بميثاق الامم المتحدة، كما تم التأكيد على كون العراق جزء من الامة العربية، وعلى سعيه من اجل تقوية اواصر التعاون والتضامن مع الاقطار العربية المحررة [١٧]، اما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد كان قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ الخطوة الاولى التي اقدمت عليها الحكومة حيث الغت الاقطاع واستعادت الاراضي التي كانت بحوزة الملاكين الكبار بهدف توزيعها على الفلاحين، وكان الانسحاب من منطقة الاسترليني الخطوة الثانية، في حين تمثلت الخطوة الثالثة بصدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي حررت بموجبة حوالي ٩٩,٥ % من الاراضي الممنوحة للشركات الاجنبية غير الستثمرة [١٨].

كما اقدمت الحكومة على الغاء مجلس ووزارة الاعمار في عام ١٩٥٩ واحلت محلهما مجلس ووزارة التخطيط ومديرية التخطيط الصناعي [١٩]، وتم تبني التخطيط الاقتصادي المركزي القائم على التوجيه والرقابة المركزيين، فضلا عن تبني التصنيع السريع كاستراتيجية تنموية تستهدف بصورة اساسية الحد من التبعية الاقتصادية ومن الاعتماد على الخارج، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وهو امر يتطلب تدخلا حكوميا واسعا ودورا متزايدا للدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما تحقق فعلا في القطاع الصناعي على وجه الخصوص، فقد اقدمت الحكومة على عقد اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني مع عدد من الاقطار الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي (السابق) وذلك انسجاما مع الميول الاشتراكية للحكم الجديد [٢٠]. وكانت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي اهم الاتفاقيات المعقودة فقد تم بموجبها منح العراق قرضا بقيمة خمسين مليون دينار عراقي، فضلا عن الاتفاق على اقامة (١٤) مشروعا صناعيا في مختلف المجالات الصناعية وفي عدة محافظات [٢١].

لقد ترتب على هذه السياسة ازدياد دور الدولة في الاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٥٨، لكن ذلك لايعني ان الدولة قد اغفلت القطاع الخاص، بل العكس فقد استمرت بدعم وتشجيع القطاع الخاص ودليل ذلك صدور قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ والذي اعتبر رعايا البلدان العربية كالعراقيين من ناحية نسبة عدد العمال المستخدمين في المشروع الصناعي،واعتبر ايضا رؤوس الأموال العربية كما لو كانت عراقية [٢٢]، وأدى تطبيقه الى ارتفاع كبير في رؤوس الاموال الصناعية الخاصة، وفي عدد الشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة وفي قيمة الانتاج الصناعي الخاص [٢٣]. لذلك بقي القطاع الخاص مهيمنا على النشاطات الانتاجية، بحيث بلغت نسبة مساهمته الانتاجية عام ١٩٦٠ حوالي ٨١,٤% من الناتج المحلي الاجمالي و٧٠,٦% من الناتج الصافي غير النفطي، اما القطاع العام فلم تتجاوز نسبته ١٩,٦% و٢٩,٤% [٢٤].

لاسباب مختلفة منها انحراف الثورة عن اهدافها، وتداعيات ثورة الموصل (الشواف) عام ١٩٥٩، والصراعات السياسية، وانفراد عبد الكريم قاسم بالسلطة وغيرها، اخذت بعض

القوى السياسية تعمل على الاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وكان حزب البعث العربي الاشتراكي على راس هذه القوى، وفي ٨ شباط ١٩٦٣ جاءت الفرصة المناسبة وقاد حزب البعث بالتعاون مع العناصر القومية الاخرى ثورة اطاحت بحكم عبد الكريم قاسم، وغدا خلالها عبد السلام محمد عارف (٨ شباط١٩٦٣-١٣نيسان١٩٦٦) اول رئيس للجمهورية العراقية[٢٥].

قام مجلس قيادة الثورة والذي تولى سن القوانين والقرارات المتعلقة بالسياسة العامة بتشكيل حكومة برئاسة احمد حسن البكر (٩ شباط ١٩٦٣-١٢ مايس ١٩٦٣)[٢٦]، وفي ٥ اذار صدر المنهاج المرحلي للحكومة وقد اكد على التزام العراق بميثاق الامم المتحدة وتمسكه بسياسة الحياد الايجابي ودعم حركات التحرر في العالم وغيرها،، اما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية فقد اكد المنهاج على صعوبة تطبيق النظام الاشتراكي تطبيقا سليما الا في ظل وجود وحدة عربية شاملة تتوفر فيها الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لهذا التطبيق، ولكنه اكد في الوقت نفسه على ضرورة عدم تأجيل المبادرة القطرية بهذا الشان ودعا الى رفع المستوى المعيشي للطبقة الشعبية مع توزيع عادل للدخل، كما دعا الى السير في طريق حصر ملكيات الصناعات الاساسية والمرافق العامة وحق انشائها بالدولة، ولكن بالمقابل دعا الى تشجيع القطاع الخاص للاشتراك في مشاريع التنمية، كما تضمن المنهاج قضايا سياسية واجتماعية وثقافية اخرى[٢٧].

دلت مضامين المنهاج على ان حزب البعث عندما تسلم السلطة لم تكن لديه دراسة علمية او صورة واضحة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي، او فكرة عن الصعوبات التي تواجه المجتمع العراقي، فقد تميز بالعمومية والاعتدال واغفل الاشارة الى نقاط مهمة، وفي مقدمتها الموقف من التاميمات الصناعية والزراعية والعلاقة مع شركات النفط الاجنبية[٢٨]، لذلك لم يلق قبولا عند بعض اعضاء القيادة القطرية الذين كانوا يطالبون باتخاذ اجراءات اشتراكية فورية، واخذوا يطلقون شعارات تتعارض مع المنهاج المرحلي[٢٩].

وبعد اشهر من قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ انقسم البعثيون أنفسهم وكثر الخلاف بينهم، وحاولوا ابعاد العناصر الاخرى التي كانت تشترك معهم في الحكم، وقد استغل عبد السلام

عارف هذا الانشقاق وتمكن من خلال الجيش من اسقاط حكومة البعث بحركة اطلق عليها اسم (ثورة تشرين الثاني) ليتمتع بعدها بصلاحيات واسعة [٣٠]، ومن ثم قام بتكليف طاهر يحيى [٣١] بتشكيل حكومة جديدة (٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣–١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤)، واختار يحيى بالاتفاق مع عارف اعضاء وزارته من القومين الذين يؤمنون بالناصرية [٣٢].

اعلن طاهر يحيى منهاج حكومته بعد شهر واحد من تشكيلها، وقد اكد المنهاج على الالتزام بسياسة الحياد الايجابي وعلى عروبة العراق، ووعد بالعمل على تحقيق ميثاق ١٧ نيسان[٣٣] باعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق الوحدة، وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي اكد المنهاج على تشجيع القطاعين العام والخاص في مجال الصناعة، ووعد بتوفير الفرص المناسبة للقطاع الخاص لتشجيع استثمار رؤوس الاموال في الصناعة والزراعة والتجارة، وتطرق المنهاج على سبيل المجاملة فقط الى الاشتراكية بوصفها اساسا للسياسة الاجتماعية، حيث اكد على انها ستنفذ من خلال زيادة الدخل وتنظيم الثروة القومية ومنع الاستغلال ورفع مستوى معيشة الفرد [٣٤].

وفي ٣ مايس ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت وقد نص على ان "العراق دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الاسلام"، وانه "جزء من الامة العربية وهدفه تحقيق وحدة عربية شاملة، وسيعمل على تحقيق هذه الوحدة في اقرب وقت ممكن مبتدئا بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة"، وفي المجال الاقتصادي اكد على "عصمة الملكية الخاصة وعدم المصادرة الا لاغراض المنفعة العامة على ان تقترن المصادرة بتعويض عادل"، كما تم التأكيد على ان اقتصاد الدولة يهدف في اساسه الى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية التي ترفض كل انواع الاستغلال، على ان يكون ذلك من خلال خطة شاملة تعد بموجب القانون يتعاون في اطارها القطاعين العام والخاص، وتم التأكيد ايضا على ان يكون راس المال في خدمة الاقتصاد الوطني وعلى عدم تضارب استخدامه مع مصلحة الشعب . وكان هذا الدستور مقاربا الى حد كبير للدستور المصري، غير انه اختلف عنه في بعض الامور ومن اهمها انه لم يشر الى ملكية وسائل الانتاج كما هو الحال في الدستور المصري [٣٥]، وهنا نجد ان الحكومة سعت من خلال المنهاج الوزاري والدستور المؤقت الى

وضع الاطر القانونية لتوفير الحماية والرعاية للقطاع الخاص دون مساهمة منها في ملكية مؤسسات اقتصادية انتاجية، بل كان هدفها دفع اصحاب رؤوس الاموال الى استثمار اموالهم في مشاريع جديدة او في توسيع مشاريع قديمة.

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل سعى عبد السلام عارف واعضاء حكومته وفي مناسبات عدة الى طمأنت القطاع الخاص بعدم وجود نية للحكومة في اتخاذ اجراءات تأميمية مماثلة لما حدث في مصر [٣٦]، ولكن بالمقابل كان موقف القطاع الخاص يشوبه الشك وعدم الثقة بالحكومة وتصريحات مسؤوليها، ويمكن ارجاع ذلك الى ان هذا القطاع لم يعد يضمن مستقبله منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث اندمجت السلطتان التشريعية والتنفيذية في جهة واحدة، بعد ان كانتا منفصلتين وكان القطاع الخاص ممثلا في السلطة التشريعية وعلى علم مسبق بأي قرار او تشريع يصدر ويؤثر على مصلحته [٣٧]، وقد زادت الشكوك بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ حيث تعرض رجال من القطاع الخاص الى تهديدات عنيفة بتاميم مشاريعهم من قبل وزير الداخلية علي صالح السعدي [٣٨] وبعض رفاقه، ومن الطبيعي فان القطاع الخاص في مثل هذه الظروف لن يجازف باستثمار امواله او يجازف بالدخول بمشاريع يمكن ان يشملها التأميم، لذلك شهدت الفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٦٤ عملية تهريب لرؤوس الاموال من البلاد كانت عاملا من العوامل التي دفعت الحكومة لاصدار قوانين التاميم [٣٩].

نلاحظ من خلال ما تقدم ان الاشتراكية وتطبيق مبادئها على ارض الواقع لم تكن تشكل مبدأ راسخا في اذهان الكثير من المسؤولين العراقيين ولاسيما في ذهن عبد السلام عارف

الذي كان متحفظا ازائها، اذن ما هي الظروف التي جعلت عبد السلام عارف يقدم على اتخاذ خطوات عملية في طريق التحول الاشتراكي ؟ للاجابة على هذا السؤال يمكن القول ان الضغوط الخارجية والداخلية التي تعرض لها عبد السلام كانت كفيلة بجعله يتبنى النهج الاشتراكي بشكل عملي.

ففيما يتعلق بالضغوط الخارجية كان لمصر الدور الاساس في ذلك، فمنذ ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ عادت العلاقات العراقية المصرية وتوالت اللقاءات والاتصالات بين البلدين وقد توجت بتوقيع اتفاقية الوحدة في ١٧ نيسان ١٩٦٣ [٤٠] وازدادت هذه العلاقات بعد حركة

١٨ تشرين الثاني بشكل كبير على مختلف المستويات [٤١]، حتى يمكن اعتبار عام ١٩٦٤ العصر الذهبي للعلاقات العراقية المصرية [٤٢]. وانطلاقا من هذه العلاقات القوية ولان جمال عبد الناصر كان قد اشترط على أي بلد عربي يريد ان ينضم الى مصر في وحدة عربية ان يتحول الى دولة اشتراكية وفق المبادىء الاشتراكية العربية، ووضع شرطه هذا بعد تجربته مع سوريا فقد اعتقد ان سبب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة هو رد الفعل الذي احدثته قراراته الاشتراكية في تموز ١٩٦١ عند الرجعية الراسمالية، ورای انه يجب تصفية الرجعية التي قد تضعف الوحدة قبل ان يصبح أي بلد عربي مهيأ للوحدة، فقد بدا يمارس ضغوطه بشكل مباشر على عبد السلام عارف، فخلال لقائهما في القاهره في كانون الثاني ١٩٦٤ طلب عبد الناصر من عبد السلام العمل على تحقيق الاشتراكية في العراق اولا لانها الطريق المؤدي الى تحقيق الوحدة مع مصر [٤٣]، وفي ٢٦ ايار ١٩٦٤ واثناء وجود عبد السلام في القاهرة للمشاركة في احتفالات تحويل مجرى نهر النيل وبعد عدة اجتماعات مع عبد الناصر تم التوقيع على اتفاقية التنسيق السياسي بين البلدين التي نصت على دراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لاقامة الوحدة بين البلدين [٤٤]، وكانت هذه الاتفاقية بمثابة عامل ضغط اخر على عبد السلام باتجاه التطبيقات الاشتراكية.

اما فيما يتعلق بالضغوط الداخلية فأن الوحدويين الموجودين في صفوف المدنيين والعسكرين والذين كانوا يؤمنون بالاشتراكية ايمانا راسخا ويلحون في اعتمادها ويمتلكون نفوذا لا يستهان به كانوا قد مارسوا دورا كبيرا في اقناع عبد السلام لاصدار قوانين اشتراكية على الطريقة المصرية [٤٥]، لكن يبقى لخير الدين حسيب [٤٦] محافظ البنك المركزي ومستشار الحكومة الاقتصادي وصاحب العلاقة الوثقى مع عبد الناصر الدور الاساسي في اقناع عبد السلام عارف وطاهر يحيى بتبني النهج الاشتراكي [٤٧]، فقد بدا هذا الرجل بأعداد دراسة عن الاشتراكية العربية في العراق منذ ان كان حزب البعث في السلطة، لكن بسبب فشل البعثيين في الاتفاق مع عبد الناصر على صيغة الوحدة فضل انتظار فرصة اكثر ملائمة لتنفيذ مشروعه، وما ان جاءت حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ حتى شعر ان الفرصة المناسبة قد حانت لتحقيق المشروع، فقام مع مجموعة من الخبراء بدراسة النظام الاقتصادي المصري، وبعد الدراسة اعرب افراد الفريق عن اعجابهم بالتجربة المصرية، واكدوا على ان النظام الاشتراكي هو الذي

يمكن من خلاله تسريع تنمية الاقتصاد العراقي، واكدوا ايضا ان الاشتراكية تكفل تحقيق عدالة اجتماعية اكثر من أي نظام اخر [٤٨]، وان تاميم الصناعة على غرار ما حدث في مصر امر مرغوب فيه لضمان حد معين من الاستثمارات، وهيكل صناعي يساعد على التنمية الاقتصادية في العراق [٤٩].

وقد سئل خير الدين حسيب ذات مرة عن كيفية تمكنه من اقناع عبد السلام عارف المعروف بتحفظه اتجاه الاشتراكية فاجاب:" لقد قلت للرئيس ان التاريخ حين يذكر رجال الحكم في العالم انما يذكرهم بالنسبة لمنجزاتهم دونما أي اعتبار لمدة حكمهم وان تحقيق الوحدة العربية على اساس الاشتراكية هو وحده الذي يضمن لك المكانة اللائقة في التاريخ وان الاشتراكية يجب ان تسبق الوحدة العربية" [٥٠].

واخيرا يمكن القول ان عبد السلام عارف وافق على تبني الاشتراكية نزولا عند رغبة جمال عبد الناصر من جهة، ورغبته في تحقيق الوحدة من جهة ثانية، وبسبب الضغوط الداخلية من جهة الثالثة، وتاثره بالصورة الوردية التي رسمت له حول مزايا النظام الاشتراكي وما يحققه من منافع للعراق من جهة رابعة.

ثانيا: قوانين التأميم (الدوافع - التطبيق)

بعد ان اقتنعت القيادة السياسية العليا في العراق بتبني النظام الاشتراكي، وتنفيذا لما جاء بنص الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٦٤ على ان (الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد اصول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي الاسلامي) وبمناسبة الذكرى السادسة لثورة ١٤ تموز وفي يوم افتتاح مؤتمر الاتحاد الاشتراكي [٥١] اعلنت الحكومة العراقية في صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٦٤ على لسان رئيس الوزراء طاهر يحيى وبشكل فاجئ الكثير من الاوساط السياسية "وبضمنها الاوساط السياسية الحاكمة، واغلب الوزراء الجالسين في القمة" [٥٢] عدة قوانين اشتراكية اممت بموجبها كل المصارف والبنوك وشركات التامين الاهلية وعدد من الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة، ونظمت بموجبها ايضا اوضاع الشركات

ومشاركة العمال في الادارة والارباح [٥٣]. وقد حددت الاسس التي شرعت بموجبها القوانين بما يأتي:

١. ان يكون قطاع البنوك وشركات التامين في القطاع العام ولامجال لانشاء شركات خاصة في هذين الحقلين. وقد تم تأميم البنوك على اساس نقل رؤوس اموالها الى الدولة فقط.
٢. بالنسبة للقطاع الصناعي تقرر ان تكون صناعة السمنت والاسبست والسيكاير في القطاع العام ولا يجوز انشاء شركات خاصة في هذه الحقول الصناعية، بينما تقرر ان يكون القطاع مختلطا في المجالات الصناعية الاخرى كالغزل والنسيج والمواد الغذائية والصابون والدباغة والجلود والاحذية والطابوق والتجارة. وقد شمل التأميم المشاريع الصناعية الكبيرة وتركت المشاريع المتوسطة والصغيرة الى القطاع الخاص.
٣. لقد تمت التشريعات الاقتصادية في ان واحد لغرض تحديد معالم القطاعين العام والخاص والمعالم العامة للمجتمع الاشتراكي.
٤. ان الافراد الذين شملهم التاميم او حددت ملكياتهم لهم كرامتهم ومكانتهم في المجتمع، واذا غيرت الدولة او نظمت الوظيفة الاجتماعية لهذه الملكية فان من واجبها ايضا صيانة كرامة المواطنين جميعا.
٥. لقد ترك مجال واسع للقطاع الخاص وللتشبث الفردي للعمل على تنشيط الحياة الاقتصادية والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفاهية جميع الفئات [٥٤].

وقد اوضح رئيس المؤسسة الاقتصادية خير الدين حسيب في اول تقرير له حول نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في نهاية سنتها الاولى دوافع واهداف صدور هذه القوانين بانها تهدف الى معالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة انذاك، بما في ذلك خلق قطاع عام يكون محورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي يتطلب سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الرئيسة، اضافة الى تردد القطاع الخاص في استثمار امكاناته التنموية لعدم وضوح معالم الحدود بينه وبين القطاع العام، وشكوك القطاع الخاص وعدم معرفته بمدى توسع القطاع العام وعدم تاكده من ذلك مستقبلا [٥٥].

من ناحية اخرى اشار التقرير الى المصارف التجارية واكد انها لم تعمل على توجيه مواردها لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية، وان تأثير راس المال الاجنبي في القطاع المصرفي كان واضحا في توجيه الاستثمارات حسب مصالحه الخاصة. فضلا عن ذلك فقد غلب على المصارف التجارية المنافسة غير الصحيحة التي استهدفت الربح العاجل بشكل اساسي، الامر الذي جعل عملياتها تغلب عليها صفة المغامرة والتسيب، والامر الذي اضعف الامكانيات المالية لبعض المصارف، فلم يعد ممكننا تصحيح اوضاعها المالية والقانونية بسهولة، وفيما يتعلق بالشركات اشار التقرير الى ان عددا من الشركات الخاصة كانت تحقق

ارباحا عالية جدا مستغلة الحماية التي تتلقاها من الحكومة الامر الذي كان له انعكاسه على المستهلك، اضافة الى ان هذه الشركات لم تكن تعيد استثمار ارباحها في توسيع نشاطها. وبخصوص شركات الاستيراد اكد التقرير على ان تجارة الاستيراد كانت تستغل المستهلك وتهرب الاموال الى الخارج، وتفضل استيراد سلع الاستهلاك على سلع الانتاج وبالتالي تقف عقبة في طريق التنمية. واضاف التقرير مبرارات اخرى لصدور القرارات الاشتراكية تتمثل بظهور طبقة اجتماعية معينة تسيطر على عدد من المؤسسات الصناعية والمصارف وشركات التأمين، وتزايد نفوذه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ووجود علامات استقطاب وتركز للدخول والثروات مما يتطلب ذلك اتخاذ الاجراءات التي تضمن العدالة في توزيع الدخول ومنع تركز الثروات. واكد اخيرا على ان الاتجاه نحو اقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة يتطلب تقاربا في النظم الاقتصادية بين البلدين [٥٦].

وهناك دوافع اخرى لصدور هذه القوانين تتمثل في التصدي للموقف غير الودي الذي اتخذته اوساط واسعة من البرجوازية الوطنية ولاسيما الصناعية من الفئة الحاكمة انذاك، واحجامها عن توظيف رؤوس اموالها في مشاريع اقتصادية جديدة أي انه كان اجراء تأديبيا، وكذلك القاء عبء الاوضاع الاقتصادية المتردية، والتي تفاقمت حينذاك على عاتق البرجوازية الوطنية الصناعية وعلى القطاع الخاص عموما، وبالتالي محاولة الحكم استعادة ثقة الناس التي كانت قد تزعزعت به، فضلا عن سعي القوى القومية من خلال التأميمات الى تحقيق التماثل

مع مصر وتعويض الخسارة السياسية التي لحقت بموضوع الوحدة بعد الانفصال بين مصر وسوريا[٥٧].

من خلال استعراض هذه الدوافع يمكن القول ان الهدف من تشريع قوانين التاميم لم يكن اقتصاديا فحسب بل كان مزيجا من الاقتصاد والاجتماع والسياسة، ولكن الاسباب السياسية هي المتصدرة ودليل ذلك ما نشرته الصحف العراقية في تلك الحقبة [١][٥٨] وما صرح به بعض المسؤولين اذ أكد رئيس الوزراء طاهر يحى للصحافة ان هناك علاقة وثيقة بين صدور هذه القرارات وعملية التمهيد للوحدة الدستورية اذ يقول:"كان لابد لنا ونحن نطمح الى وحدة سليمة ومستديمة ان نتخذ كل التدابير الضامنة لذلك وفي مقدمتها التماثل بين مجتمعي القطرين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية" [٥٩]، وهذا خير الدين حسيب الاب الروحي لهذه القوانين يقول في احدى تصريحاته:"التأميم اضعف الامكانيات الاقتصادية للقوى المعادية للوحدة العربية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى راينا ان تتم التاميمات قبل الوحدة حتى لاتتحمل تجربة الوحدة الاخطاء المحتملة لعملية التأميم [٦٠].

اما فيما يتعلق بطريقة تنفيذ هذه القوانين فقد اكد خير الدين حسيب ان عملية الاستيلاء على البنوك والشركات قد تمت بنجاح كبير وارجع ذلك لثلاثة عوامل رئيسية اولها ان التشريعات الاقتصادية تمت وفق مخطط كامل اخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين هذه التشريعات وبين تنفيذها وكان الاهتمام بالجزء التنفيذي من المخطط لايقل عن الاهتمام بالتشريعات نفسها، كما ان خطة التنفيذ كانت معدة ومدروسة بدقة وقد تم تنفيذها بالكامل، اما العامل الثاني فقد ارجعوه الى عنصر المباغتة اذ صدرت هذه التشريعات بشكل باغت الجميع وافقد المتضررين منها القدرة على التفكير او التهيوء لوضع خطة مقابلة لعرقلة التنفيذ او احباطة، وكان العامل الثالث متعلق بالكفاءة العالية لاجهزة الدولة الامنية (الانضباط العسكري،الاستخبارات،الامن، الشرطة) التي تمكنت من الاستيلاء على كل المصارف والشركات المؤممة خلال ساعات قليلة قبل الاعلان عن قرارات التأميم [٦١]. فقد استيقظ رجال الاعمال العراقيون في الصباح فوجدوا الحكومة قد وضعت الاقفال على ابواب البنوك وادارات شركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية المشمولة بالتاميم [٦٢].

ثالثا: مضامين قوانين التأميم الاشتراكية وطبيعة المؤسسات المؤممة:

تضمنت قوانين التأميم الاشتراكية ستة قوانين تقضي بتأميم بعض الصناعات وشركات التامين والمصارف، وانشاء مؤسسة اقتصادية لتطبيق الاقتصاد الاشتراكي، فضلا عن قوانين تتعلق لاول مرة بمساهمة العمال والموظفين في ادارة وارباح الشركات التي يعملون بها، وسنسلط الضوء فيما ياتي على مضامين هذه القوانين وطبيعة المؤسسات المؤممة.

١. قانون المؤسسة الاقتصادية رقم (٩٨):

بموجب هذا القانون تم استحداث المؤسسة الاقتصادية وهي مؤسسة عامة ذات استقلال اداري ومالي ترتبط برئيس الوزراء ومركزها في بغداد، وهدفها المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط الاقتصادي في القطاع العام. كما نص القانون على ان تتألف المؤسسة الاقتصادية من ثلاث مؤسسات هي المؤسسة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للتجارة والمؤسسة العامة للتامين [٦٣].

هذا وقد صدر قرار جمهوري ينص على تعيين خير الدين حسيب رئيسا للمؤسسة الاقتصادية بالوكالة فضلا عن وظيفته كمحافظ للبنك المركزي، وتعيين احمد حسن السلمان رئيسا للمؤسسة العامة للصناعة وخالد الشاوي رئيسا للمؤسسة العامة للتجارة وطالب جميل رئيسا للمؤسسة العامة للتامين [٦٤].

٢.قانون تأميم بعض الشركات والمؤسسات رقم (٩٩):

تقرر بموجب هذا القانون تأميم جميع شركات التأمين واعادة التأمين في العراق فضلا عن تأميم ثلاثين شركة صناعية وتجارية، وقد تقرر تحويل اسهم الشركات ورؤوس اموالها الى سندات اسمية على الدولة تستحق بعد (١٥) سنة من تاريخ نشر القانون وبفائدة قدرها ٣% سنويا، وتكون السندات قابلة للتداول ويجوز للحكومة إطفاءها كليا او اسميا بالقيمة الاسمية بطريقة الاقتراع في جلسة علنية، وفي حالة الاطفاء الجزئي يعلن ذلك في الجريدة الرسمية، كما تقرر بموجب هذا القانون تخصيص ٢٥% من الارباح الصافية للشركات والمؤسسات المؤممة لتعويض حملة السندات على ان تعطى الاولوية لحملة السندات التي لاتزيد قيمتها الاسمية عن خمسمائة دينار. كما وردت فقرة في القانون تنص على فرض عقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة

المؤبدة والمؤقتة بحق كل من قام باعمال تخريبية ضد أي شركة او مؤسسة مشمولة بالتأميم (٦٥).

اما الشركات والمؤسسات التي شملها التاميم فهي:

أ.شركات التامين وهي [٦٦]:

ت	اسم الشركة	الجنسية	التأمينات التي تزاولها	راس المال الاسمي	راس المال المدفوع
١	شركة الرافدين للتأمين	عراقية	كافة اعمال التأمين عدا الحياة	١٠٠.٠٠٠دينار عراقي	١٠٠.٠٠٠دينار عراقي
.٢	شركة التأمين الوطنية	عراقية	كافة اعمال التامين	١٠٠٠.٠٠٠ ..	٣٠٠.٠٠٠ ..
.٣	شركة بغداد للتامين	عراقية	كافة اعمال التامين	٣٠٠.٠٠٠ ..	١٤٤.٠٠٠ ..
.٤	شركة التامين العراقية	عراقية	كافة اعمال التامين	١٠٠.٠٠٠ ..	١٠٠.٠٠٠ ..
.٥	شركة التامين التجاري	عراقية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	٥٠٠.٠٠٠ ..	١٢٥٠.٠٠٠ ..
.٦	شركة الاعتماد للتامين	عراقية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	٥٠٠.٠٠٠ ..	١٢٥٠.٠٠٠ ..
.٧	شركة الرشيد للتأمين	عراقية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	١٠٠.٠٠ ..	١٠٠.٠٠٠ .
.٨	شركة دجلة للتأمين	عراقية	كافة اعمال التامين	١٠٠.٠٠ ..	١٠٠.٠٠٠ .
.٩	شركة مصر للتأمين	مصرية	كافة اعمال التامين	٥٠٠.٠٠٠جنيه مصري	٥٠٠.٠٠٠جنيه مصري
.١٠	شركة الشروق للتأمين	مصرية	كافة اعمال التامين	٣٠٠.٠٠٠ ..	٣٠٠.٠٠٠ ..
.١١	شركة التأمين العربية	اردنية	كافة اعمال التامين	٣٠٠.٠٠٠دينار اردني	٢٩٩.٧ دينار اردني
.١٢	شركة الضمان اللبنانية	لبنانية	كافة اعمال التامين	١٥٠٠.٠٠٠ليرة لبنانية	١٥٠٠.٠٠٠ليرة لبنانية

١٣.	شركة الاتحاد الوطني	لبنانية	كافة اعمال التامين	٣٠٠٠.٠٠٠..	٣٠٠٠.٠٠٠..
١٤.	امريكان لايف انشورش	امريكية	التامين على الحياة فقط	١٠٠٠.٠٠٠ دولار	١٠٠٠.٠٠٠ دولار
١٥.	شركة ناشنال انشورنس اوف نيوزيلاند	نيوزيلاندية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	٢٠٠٠.٠٠٠دينار عراقي	١٠٠٠.٠٠٠ دينار عراقي
١٦.	شركة نيواندیا للتامين	هندية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	٧٨٧٥ ..	١٠٦٨.٢ .
١٧.	شركة رويال للتامين	انكليزية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	٣٠٠.٠٠٠ ..	٢٩٣٨٧.٢ .
١٨.	شركة اطلس للتأمين	انكليزية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	٢٧٥٠ ..	٢٧٥٠ ..
١٩.	شركة لندن اند بروفنشيال مارين اند جنرال انشورنس	انكليزية	التأمين البحري فقط	١٠٠٠.٠٠٠ ..	٣٠٠.٠٠٠ ..
٢٠.	شركة سان انشورنس اوفس	انكليزية	تأمين الحريق فقط	٢٥٠.٠٠٠ ..	٢٤٠.٠٠٠ ..
٢١.	شركة غارديان للتأمين	انكليزية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	١٠٠.٠٠٠ ..	٩٤٨٣.١ .
٢٢.	شركة يونيونانشورنس	انكليزية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	٤٥٠.٠٠٠ ..	٤٥٠.٠٠٠ .
٢٣.	بروفشنال انشورنس	انكليزية	كافة اعمال التامين عدا الحياة	١١٦٣.٤ ..	١١٦٣.٤ ..

غير ان قرار تاميم شركات التأمين واجه قرارا تفسيريا بعد اشهر من التأميم يؤكد على ان التاميم لايشمل سوى الشركات العراقية، اما الشركات الاجنبية فغير مشمولة وما عليها سوى تصفية اعمالها خلال مدة اقصاها ١ /١٢/١٩٦٤، وهذا التفسير يتناقض تماما مع ما نصت عليه المادة الاولى من القانون والتي تقول "تؤمم جميع شركات التأمين واعادة التأمين في العراق "ومن المعروف ان المادة جاءت بصيغة المطلق والمطلق يجري على اطلاقه، فاذا كان المقصود تأميم الشركات الوطنية فكان يفترض ان يقال (العراقية) بدلا من (في العراق)، ولكن هناك من اكد على ان التراجع عن شمول الشركات الاجنبية بالتاميم كان بسبب الجهود الكبيرة التي بذلها الراسماليون الاجانب لدى رئيس المؤسسة العامة للتامين لاصدار مثل هذا التفسير الخاطىء الذي يبرره البعض بعدم وجود رؤوس اموال اجنبية موظفة في فروع شركات التأمين في العراق، وان كل ما تقوم به هذه الفروع هو ممارسة النشاط التأميني الذي منعته قوانين التاميم (٦٧).

ب. الشركات الصناعية والتجارية:عددها ثلاثين شركة ٢٧ منها صناعية وثلاثة تجارية وهي:

ت	اسم الشركة	سنة التأسيس	راس المال عند التأسيس	الموقع	طبيعة الانتاج
١.	شركة الاسمنت العراقية	١٩٣٦	٢٠٠,٠٠٠	بغداد	اسمنت، ٤٥٠ الف طن سنويا [٦٨]
٢.	شركة اسمنت الرافدين	١٩٥٣	١٠٠٠.٠٠٠	الموصل	اسمنت،٢٠٠ الف طن سنويا [٦٩]
٣.	شركة اسمنت الفرات	١٩٥٥	١٢٥٠.٠٠٠	سدة الهندية	اسمنت، ٢٠٠ الف طن سنويا [٧٠]
٤.	شركة الاسمنت المحدودة	١٩٥٥	١٥٠٠.٠٠٠	السماوة	اسمنت، ٧٠٠ طن يوميا [٧١]
٥.	شركة الصناعات العقارية	١٩٥٤	–	بغداد	طابوق، كاشي، كتل كونكريتية، شبابيك، ابواب معدنية [٧٢]
٦.	شركة المواد البنائية العراقية	١٩٥١	٤٠٠.٠٠٠	بغداد	طابوق طيني، كتل كونكريتية [٧٣]
٧.	شركة صناعة الاسبست	١٩٥٤	٣٠٠.٠٠٠	بغداد	انابيب، الواح من الاسبست [٧٤]
٨.	شركة الغزل والنسيج العراقية	١٩٤٥	١٥٠.٠٠٠	بغداد	اقمشة قطنية [٧٥]
٩.	شركة فتاح باشا للغزل والنسيج	١٩٢٦	–	بغداد	اقمشة صوفية،غزول، بطانيات [٧٦]
١٠	شركة السجاد العراقية	-	٢٥٠.٠٠٠	بغداد	سجاد صناعي [٧٧]
١١	شركة صناعة الجوت العراقية	١٩٥١	٣٠٠.٠٠٠	بغداد	حلج وغزل نسيج الجوت والصلصال والكتان [٧٨]

١٢	شركة استخراج الزيوت النباتية	١٩٤٠	٣٠٠.٠٠٠	بغداد	الزيوت بانواعها،السمن النباتي، الصابون [٧٩]
١٣	شركة منتوجات بذور القطن	١٩٥١	٧٥٠.٠٠٠	بغداد	زيوت نباتية وصابون [٨٠]
١٤	شركة الرافدين لصناعة المنظفات	١٩٥٦	٦٩٣,٩٦٦	بغداد	مسحوق غسيل (تايد، وامواج) [٨١]
١٥	معمل صابون ومنظفات كافل حسين	١٩٣٤	-	بغداد	صابون (ابو الهيل وغار) [٨٢]
١٦	شركة دخان الرافدين	١٩٤٣	٢٠٠.٠٠٠	بغداد	سكيايز علامة تركية [٨٣]
١٧	شركة دخان عبود	١٩٢٦	-	بغداد	سيكايز علامة غازي [٨٤]
١٨	شركة الدخان الاهلية	١٩٢٩	٣٠٠.٠٠٠	بغداد	سيكايز علامة لوكس [٨٥]
١٩	شركة صناعة الجلود الوطنية	١٩٤٨	٥٠٠,٠٠٠	بغداد	دباغة جلود، احذية [٨٦]
٢٠	شركة باتا العراقية	١٩٣٧	-	بغداد	احذية جلدية [٨٧]
٢١	شركة طحن حبوب الشمال	-	٢٠٠,٠٠٠	الموصل	طحن الحبوب المختلفة،٤٦ الف طن سنويا
٢٢	شركة تجارة وطحن الحبوب العراقية	-	٢٥٠,٠٠٠	البصرة	تجارة وطحن الحبوب
٢٣	شركة المطاحن الفنية	-	٣٨٨,٠٠٠	بغداد	طحن الحبوب، ١٢٠ طن يوميا
٢٤	شركة معامل طحين الدامرجي	ـــــ	٢٠٠,٠٠٠	بغداد	انتاج طحين نمره صفر وواحد، ١٥٠ طن يوميا
٢٥	شركة الرافدين للطحن والتجارة	-	٣٥١,٠٠٠	بغداد	طحين نمرة واحد ونخالة [٨٨]

٢٦	شركة الكبريت المتحدة	١٩٥٥	٥٠٠,٠٠٠	بغداد	شخاط علامة ثلاثة نجوم والسفينة [٨٩]
٢٧	شركة اتحاد مصانع الورق	-	-	بغداد	ورق السكاير وبماركات مختلفة [٩٠]
٢٨	شركة المخازن العراقية (اورزدي باك)	١٩٢٩ عرقت عام ١٩٦٠	١٥٠,٠٠٠	بغداد	بيع البضائع الاستهلاكية
٢٩	الشركة الافريقية العراقية التجارية	عرقت عام ١٩٦٠	٢٥٠,٠٠٠	بغداد	استيراد السلع الكهربائية والسيارات، وكالات للنقل البري والبحري [٩١]
٣٠	الشركة العراقية للاستيراد والتصدير (كتانه)	عرقت عام ١٩٦٠	–	بغداد	استيراد السلع الكهربائية والسيارات وتصدير بضائع مختلفة [٩٢]

هذا وقد اكد خير الدين حسيب على ان رأسمال الشركات الصناعية المؤممة كان ١٧ مليون و ٣٠٠ الف دينار، اما رأسمال الشركات التجارية المؤممة فهو مليونان و ١٠٠ الف دينار [٩٣]، واكد ايضا على ان شمولها بالتاميم لم يات جزافا او بالقرعة انما تم بعد دراسة مفصلة لميزانياتها وللفترة التي مضت على تاسيسها ونشاطها، واضاف سببا اخر عدا اهميتها لعملية التنمية الاقتصادية وهو انها حققت ارباحا عالية جدا، وان بعض المساهمين قد حصل على راسماله اكثر من مرة خلال مدة لاتزيد على سبع سنوات، وقد ذكر لوسائل الاعلام اسماء الشركات ورؤوس اموالها ومقدار ارباحها خلال عدة سنوات [٩٤]، الا ان هذا التبرير لايمكن اعتباره حجة على كل الشركات المؤممة فمن المعرف ان اغلب الشركات التي شملها التاميم هي شركات مساهمة ومن الطبيعي ان تقوم الشركات المساهمة بطرح اسهمهما للتداول وبالتالي فان الكثير من المساهمين يتغيرون وتنقطع عنهم الارباح، ونظرا لكثرة تداول الاسهم من شخص لاخر فمن الطبيعي ان يكون هناك من اشترى اسهما قبل التاميم بفترة قصيرة وهذا وامثاله قد لايكون قد حصل على راسماله المستثمر اصلا هذا من جانب، من جانب اخر هناك شركات خاسرة مثل شركة الجوت العراقية، وشركات ارباحها قليلة جدا مثل شركة المواد البنائية، وهناك شركات لم يمضي على تاسيسها الا فترة قصيرة، وشركات عليها ديون للحكومة، فهل يعقل ان ينظر لهذه الشركات بنفس منظار الشركات القديمة والرابحة؟.

٣.قانون تأميم البنوك والمصارف رقم (١٠٠):

تقرر بموجب قانون تأميم البنوك والمصارف تأميم جميع البنوك والمصارف غير الحكومية والعاملة في العراق بما فيها فروع المصارف الاجنبية، على ان تؤول ملكيتها الى الدولة بما فيها من اموال منقولة وغير منقولة المسجلة باسمها او باسم مركزها الرئيس في الخارج اذا كانت اجنبية، على ان تستمر بمزاولة نشاطها وتحتفظ بشكلها القانوني الجديد (المادة الاولى)، كما تقرر تعويض حاملي الاسهم في المصارف المؤممة بسندات اسمية على الدولة تستحق الدفع بعد ١٥ سنة من تاريخ نشر القانون، وبفائدة قدرها ٣% سنويا وتكون هذه السندات قابلة للتداول (المادة الثانية) [٩٥]، في حين اجازت المادة الثالثة من القانون للحكومة امكانية إطفاء السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية وبطريقة الاقتراع قبل الموعد

المحدد بشهرين على الاقل، اما المادة الرابعة فقد نصت على تخصيص ٢٥% من صافي ارباح المصارف المؤممة لتعويض حملة الاسهم التي لاتزيد قيمتها الاسمية عن ٥٠٠ دينار، وتقرر بموجب المادة الخامسة انشاء مؤسسة عامة تعرف بـ (المؤسسة العامة للمصارف) وتكون ذات شخصية حكومية واستقلال اداري ومالي ويكون مركزها في بغداد، وتضم جميع المصارف المؤممة والمصارف الحكومية الموجودة قبل صدور هذا القانون [٩٦].

وقد اممت بموجب هذا القانون عشرة بنوك هي:

ت	اسم البنك	الجنسية	سنة التأسيس	راس المال عند التأسيس	الموقع
١.	البنك التجاري العراقي	عراقي	١٩٥٤	٥٠٠,٠٠٠دينار	بغداد، البصرة، النجف [٩٧]
٢.	بنك بغداد	عراقي	١٩٥٦	١٠٠٠,٠٠٠	بغداد، البصرة، الموصل [٩٨]
٣.	بنك الرشيد	عراقي	١٩٦٣	٢٥٠,٠٠٠	بغداد [٩٩]
٤.	البنك العراقي المتحد	عراقي، لبناني	١٩٦٠ وعرق عام ١٩٦٢	٢٥٠,٠٠٠	بغداد
٥.	البنك اللبناني المتحد	لبناني	١٩٥١بدأ عمله في بغداد عام١٩٥٢	٢٥٠.٠٠٠	بغداد، كربلاء ، البصرة
٦.	البنك الوطني الباكستاني	باكستان	١٩٥٢ بدأ عمله في بغداد عام ١٩٥٧	٢٥٠.٠٠٠	بغداد [١٠٠]
٧.	البنك العربي	فلسطيني	١٩٣٦ بدأ	١٥,٠٠٠جنيه	بغداد، الموصل، البصرة

			عمله في بغداد عام١٩٤٥		(١٠١)
٨.	البنك البريطاني	بريطاني	١٩٥٦	٤٠٠.٠٠٠دينار	بغداد (١٠٢)
٩.	البنك الشرقي	بريطاني	١٩٠٩ بدأ عمله في بغداد عام ١٩١٢	-	بغداد، وعدة محافظات (١٠٣)
١٠.	بنك الاعتماد (البنك العثماني)	بريطاني	١٨٥٦بدأ عمله في بغداد عام ١٨٩٣وتم تعريقه عام ١٩٦٢	-	بغداد، الموصل، البصرة (١٠٤)

لقد استمرت المصارف والبنوك المؤممة بممارسة اعمالها بشكل طبيعي في اليوم التالي للتاميم، الا انه وبسبب الخوف اقدم الكثير من المودعين على سحب ودائعهم على الرغم من تطمينات الحكومة التي تؤكد على ان التاميم يشمل راس المال فقط ولا يشمل الودائع، ولكن بعد ايام اطمأن المودعين فعاد اغلبهم لايداع اموالهم مرة اخرى[١٠٥].

وفي اب ١٩٦٤ وبعد موافقة مجلس ادارة البنك المركزي العراقي دمجت المصارف التجارية المؤممة باربعة مجاميع فضلا عن مصرف الرافدين، وكانت على الشكل الاتي:

١.مجموعة البنك التجاري: وتشمل البنك التجاري والبنك البريطاني والبنك الباكستاني.

٢.مجموعة بنك بغداد: وتشمل بنك بغداد والبنك العربي.

٣.مجموعة بنك الاعتماد: وتشمل بنك الاعتماد والبنك اللبناني.

٤.مجموعة بنك الرشيد: وتشمل بنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد.

وكان الهدف من هذا التنظيم تنسيق اعمال المصارف المؤممة ورفع مستوى الكفاءة فيها وتقديم الخدمات المصرفية وفق اسس مصرفية سليمة، فضلا عن الضغط في النفقات المختلفة عن طريق توحيد اسلوب العمل الفني والاداري في فروع المجموعة بغية تنفيذ سياسة ائتمان تجارية سليمة[١٠٦].

٤. قانون تنظيم توزيع الارباح في الشركات رقم (١٠١):

تقرر بموجب هذا القانون تطبيق الاشتراكية عن طريق مساهمة العمال والموظفين في ارباح الشركات التي يعملون بها في كلا القطاعين العام والخاص، فقد نص القانون على تخصيص ٧٥% من ارباح الشركات الصناعية المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمشاريع الصناعية الفردية المشمولة بقانون التنمية الصناعية والمشاريع الحكومية والشركات والمؤسسات التابعة للمؤسسة الاقتصادية لتوزع على المساهمين او مالكي المشروع، اما النسبة المتبقية والبالغة ٢٥ % فتوزع على العمال والموظفين[١٠٧]، ويكون توزيعها على قسمين الاول ١٠% توزع نقدا عند توزيع الارباح على المساهمين على ان لاتتجاوز حصة العامل اوالموظف المائة دينار سنويا، و١٥% تكون على شكل خدمات اجتماعية واسكان[١٠٨].

٥.قانون مساهمة العمال والموظفين في مجالس الادارة رقم (١٠٢):

ضم هذا القانون في ثناياه نقطتين اساسيتين الاولى اشارت الى ضم ممثلين عن العمال والموظفين في مجالس ادارة الشركات والمؤسسات المؤممة على ان لايزيد عدد اعضاء كل مجلس عن سبعة اعضاء منهم عضوان يمثلون العمال وعضوان يمثلون الموظفين ويتم انتخابهم بطريقة الاقتراع السري ويشترط بالمرشحين ان يكونوا حاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية على الاقل، اما النقطة الثانية فقد اشارت الى تاسيس المؤسسة العامة للثقافة العمالية وحددت وظيفتها بتنظيم الدورات الثقافية للعمال والنقابيين ورجال الادارة وباصدار النشرات العمالية المختصة بشؤون العمال [١٠٩].

٦.قانون تنظيم اوضاع بعض الشركات والمؤسسات رقم (١٠٣):

جاء هذا القانون من اجل وضع حد اعلى للملكية الفردية الخاصة، ومنع تركز الثروات في الشركات والمؤسسات، ولاجل توسيع قاعدة الملكية واسهام اكبر عدد من الموظفين فيها، فقد اكد القانون على عدم السماح للشخص الطبيعي والمعنوي ان يمتلك اكثر من عشرة الاف دينار في شركة مساهمة مضى على تاسيسها خمس سنوات او اكثر، واعتبار اولاد المساهمين القاصرين بحكم الشخص الواحد، وتحويل الشركات والمشاريع الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي يبلغ راسمالها سبعين الف دينار فاكثر الى شركات مساهمة، كما اكد القانون على عدم السماح بتاسيس شركات صناعية فردية او محدودة المسؤولية اذا كان راسمالها يتجاوز السبعين الف دينار [١١٠].

رابعا: ردود الفعل العراقية والعربية تجاه قوانين التأميم

حظيت قوانين التاميم باهتمام واسع من قبل الراي العام العراقي والعربي الرسمي والشعبي، وقد تراوحت المواقف منها بين التأييد والمعارضة والتحفظ بحسب المنظور السياسي للفئات السياسية والاقتصادية والموقف الذاتي والمصلحي من الحكومة التي اصدرت تلك القوانين، فعلى المستوى العراقي يمكن القول ان الموقف اتخذ ثلاثة اتجاهات الاتجاه الاول اعتبر التأميم خطوة جبارة لا يمكن المساس بها او التراجع عنها، وهذا الاتجاه تبناه اغلب

القادة السياسيون الموجودين في الحكم اذ اخذوا يطلقون التصريحات المشيدة بخطوة التأميم، معتبرين معارضيها من "الحاقدين الذين هالهم التطبيق الاشتراكي في العراق" [١١١]، وكذلك الناصريون الذين ازدادت اعدادهم في العراق [١١٢]، فضلا عن الحزب الشيوعي العراقي الذي وصفها بـ "الإجراءات التاريخية الهامة" [١١٣] واتحاد نقابات العمال [١١٤]. كما اشادت بعض الصحف بالتأميم، فجريدة العرب ذكرت في مقالها الافتتاحي: "عندما اعلنت الحكومة قراراتها بتاميم المصارف وبعض الشركات الكبرى اصبحت ثورتنا التحررية ثورة مكيفة في الحقوق السياسية والعسكرية والاجتماعية، ومنذ الان نستطيع القول ان الفكر العربي في عراق الثورة قد نفض عنه اسباب الجمود والرجعية وان ارادة الشعب وحدها هي التي شاءت وضع المصارف والشركات الكبرى تحت التأميم المباشر" [١١٥]، اما جريدة الجمهورية فقد اكدت في مقالها (ثورة اشتراكية)على ان الحكومة نفذت وعودها بتحقيق التحول الاشتراكي، وانها عبرت عن رغبة شعبية وفق خطة مدروسة تحتاج الى تكاتف ابناء الشعب [١١٦]، كما وجدت جريدة الثورة في قوانين التأميم "الحل الامثل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها العراق"، واعتبرتها الجسر الذي يمكن من خلاله تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة [١١٧].

اما الاتجاه الثاني فقد كان معارضا للتأميم ولكن هذه المعارضة كانت بدرجات متفاوتة، وليست ضد مبدأ التأميم بحد ذاته انما ضد الية التنفيذ او وقت التنفيذ او طبيعة المؤسسات المشمولة بالتاميم، فقد طالب البعض بالغاء بعض القوانيين والابقاء على البعض الاخر، وقسم طالب بشمول البنوك وشركات التأمين فقط بالتاميم وعدم المساس بالصناعات الثقيلة، واعادة النظر بتاميم بعض الشركات ذات راس المال المحدود [١١٨]. ولعل حزب البعث العربي الاشتراكي ابرز من مثل هذا الاتجاه اذ اكد في بيان له على ان التأميم عبارة عن تقليد اعمى لما جرى في مصر وان تطبيقة جاء بدون دراسة كافية ودون وجود جهاز اداري قادر على ادارة المؤسسات المؤممة، الا انه لم يدع في بيانه الى الغاء ما تم من تأميم [١١٩]، وكان الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وحركة القوميين العرب من مؤيدي هذا الاتجاه ايضا [١٢٠].

اما الاتجاه الثالث فقد كان رافضا للتاميم ويدعو الى الغاء قوانين التاميم والعودة الى ما قبل ١٤ تموز ١٩٦٤، وهذا الاتجاه كان سائدا بين الاوساط التجارية والصناعية الاشد تضررا من التاميم، وكانت الغرف التجارية خير معبرا عن صوت هذا الاتجاه اذ كانت ترى في التأميم عملية سرقة تحت شعارات وطنية، ولكنها لم تكن تستطيع التصريح بهذا الموقف بشكل علني حتى لاتظهر بمظهر معاد للتأميم والمسيرة الوطنية[١٢١]، اما موقفها المعلن فيمكن ان نصفه بالرفض الهادىء وهذا ما بدى واضحا في مذكرة غرفة تجارة بغداد التي رفعتها الى وزارة الاقتصاد اذ جاء فيها:"مع ايمان الاسر التجارية بضرورة تقدم البلد وحرصها على ازدهار الاقتصاد واقرارها مبدأ اشاعة العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين، فان القوانين التاميمية التي وسمت باسم القرارات الاشتراكية قد اصابتها بالذهول لضخامتها وجذريتها ولانها جاءت بفلسفة جديدة على ابناء الشعب اذ لم يالفوا قبلها مبدأ انتزاع ملكية الاموال والممتلكات غير المنقولة" [١٢٢]. كما اشارت الى ان المسؤولين عن اصدار قوانين التاميم لم يختاروا الطريق الافضل في تشريعها وذلك لعدم قيامهم ببحث علمي ونقاش موضوعي يشترك فيه اصحاب الراي والاختصاص لان الموضوع يخص الاقتصاد الوطني بشكل عام، واعتبرت تصريحات المسؤولين التي كانت تشير الى استبعاد فكرة التأميم ومن ثم صدور التاميم بشكل مفاجيء "دليل على انعدام الثقة التي هي الاساس الحقيقي لادارة التطور" [١٢٣]، في حين ابدت غرفة تجارة كربلاء استغرابها من تاميم بعض المؤسسات التي تتمتع بالكفاءة الانتاجية، ورات ان عدالة التوزيع فيها كان بالامكان ان يتم بشكل اخر غير التاميم، كأن يكون من خلال دعم نقابات العمال ذات الاتجاه الصحيح، ومراقبة الاسعار والمنشأ بنفس الوقت لمصلحة المستهلك، واشراك العمال في مجالس ادارة الشركات مع احتفاظهم بسبة معينة من الارباح [١٢٤].

وفي ١٤ ايلول ١٩٦٤ اعترضت غرفة تجارة بغداد من خلال مذكرة رفعتها الى وزارة الاقتصاد على تصريحات المسؤولين في الصحافة والاذاعة والندوات التلفزيونية والتي يشيرون فيها الى التجار ويظهرونهم بمظهر المستغل والخائن للوطن، واعتبرت هذه الاتهامات مسيئة لوحدة ابناء الوطن وتنطبق على نسبة قليلة من التجار وليس على الكل، واشارت الى دور

التجار الوطني في دعم الاقتصاد العراقي، كما بينت ان الندوات التلفزيونية التي تقام من جانب واحد دون ان يكون للقطاع الخاص دورا فيها تفتقد للمصداقية وتزور الحقيقة [١٢٥].

ويذكر ان اهم مطالب الغرف التجارية بعد التأميم كانت تتلخص بالنقاط الاتية:

١ .الديون المستحقة وضرورة اجراء تجديدات لمددها لتمشية المعاملات التجارية وانعاش السوق.

٢ .التسهيلات المصرفية وضرورة الاستمرار بها وتوسيعها لبث الثقة والحركة في السوق.

٣ .تعويض اصحاب الاسهم لان معظمهم من صغار المدخرين وذلك باطفاء قيمة ما لايقل عن ثلاثة الاف دينار منها نقدا، والتسليف على الاسهم بعد تاميمها من قبل المصارف بحوالي ٧٠% من قيمتها لما في ذلك من دور في تنشيط الحركة التجارية، واحتساب الارباح المستحقة للاسهم قبل التأميم غير خاضعة له.

٤ .دراسة موقف الشركات المؤممة من الديون المستحقة عليها للبنوك.

٥ .تقسيط الضرائب المستحقة على الذين شملتهم قرارات التاميم [١٢٦].

ويبدو ان المؤسسة الاقتصادية امتعضت من مواقف الغرف التجارية تجاه قوانين للتأميم لذلك أصدرت قرارا في تشرين الاول ١٩٦٤ اعلنت فيه عدم وجود ضرورة لانتماء المؤسسات التابعة لها الى غرفة التجارة للحصول على تأييدها في حالات المشاركة في المناقصات التي تعلنها الدوائر الحكومية [١٢٧].

اما فيما يتعلق برد الفعل العربي على صدور قوانين التأميم في العراق فقد كان محدودا واقتصر على بعض الدول فقط، وكان من الطبيعي ان يكون جمال عبد الناصر اول المرحبين والمباركين وقد قال في برقية التهنئة التي بعث بها الى عبد السلام عارف:"لقد هنأتكم بالامس والشعب العراقي بعيد ثورتكم واليوم ارى الزاما علي ان انقل اليكم تهنئة شعب الجمهورية العربية المتحدة بالثورة الاجتماعية التي ارسيتم دعائمها في هذه القرارات الاشتراكية التي اكملت بالحرية السياسية معناها الاجتماعي من نصر الى نصر" [١٢٨]، كما بعث الرئيس اليمني

عبد الله السلال ببرقية جاء فيها "اننا نبارك هذه القرارات السليمة التي أعادت هذه الأموال الى شعب العراق صاحبها الشرعي [١٢٩].

ويمكن ملاحظة الموقف العربي من التأميم أيضا من خلال الصحافة العربية فصحيفة الجمهورية المصرية تصف قوانين التاميم بـ "خطوة جبارة تجمع بين ارادات الجماهير العربية في البلاد التي تقيم بنائها الاشتراكي الجديد على اسس من العدالة الاجتماعية [١٣٠]، كما اعتبرت صحيفة الاخبار المصرية التاميم في العراق هو دفاع عن كرامة الانسان وتثبيت لحقه في الحياة الكريمة [١٣١].

وفي بيروت أبرزت الصحف اللبنانية في ١٥ تموز اخبار التحولات الاشتراكية في العراق، وقد وصفت جريدة الانوار قوانين التاميم بـ "ضربة قوية وجهها الرئيس العراقي عبد السلام عارف للرجعية والفساد والانحراف" [١٣٢]، وقالت جريدة المحرر:"ان العراق الان قد ارسى قواعد الانطلاق داخليا وخارجيا [١٣٣] ، في حين اشادت مجلة الاسبوع العربي بالقوانين وبطريقة اعلانها بصورة مفاجئة حتى لاتفقد الاجراءات مفعولها [١٣٤].

اما في الكويت فقد اعتبرت صحيفة اخبار الكويت قوانين التأميم "بمثابة ثورة شعبية حقيقية نحو العمل الجاد والانتاج ورفاهية العامل والفلاح وتحقيق كرامة الانسان العربي في العراق " واكدت على ان هذه القوانين قد "اعادت للشعب العراقي امواله المسروقة وستمكنه من ان ينعم في ظلها بخير بلده" [١٣٥].

خامسا: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لقوانين التأميم

لقد ترتب على تطبيق قوانين التأميم تأثيرات اقتصادية واجتماعية مختلفة، ففي الجانب الاقتصادي كان لها أثارا واسعة على هيكل الاقتصاد العراقي بقطاعيه العام والخاص، فقد اتسعت رقعة القطاع العام بشكل واضح اذ أصبح قطاع المال (المصارف وشركات التأمين) بأكمله ملكا للدولة، اما للقطاع الصناعي فقد كان عدد مشاريع القطاع العام حسب إحصائيات اتحاد الصناعات العراقي [١٣٦] قبل التأميم (١٤) مشروعا وتشكل ١,١% من المجموع العام لمشاريع القطاع الخاص والعام والمختلط والبالغ عددها (١٢٦٢) مشروعا، وبعد التأميم أصبح

عدد المشاريع (٤١) مشروعا أي بنسبة ٣,٢% من مجموع العام[١٣٧]، وبما ان قوانين التأميم تركزت على المشاريع الكبيرة بالدرجة الأساس فان أثرها يبدو اكثر وضوحا بالنسبة لرأس المال المستثمر، فحسب تقارير اتحاد الصناعات فان الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي الحكومي قبل التأميم بلغت (٤٨,٨) مليون دينار أي بنسبة ٢٦,١% من المجموع العام للاستثمارات في العراق والبالغة (١٨٦,٧) مليون دينار، اما بعد التأميم فقد ارتفعت رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي الحكومي الى (٦٦,٨) مليون دينار أي بنسبة ٣٥,٣% من المجموع الكلي والبالغ (١٨٦.٧) مليون دينار أي بزيادة قدرها ٩,٢%، اما عدد العاملين في القطاع العام فقد ارتفع هو الاخر من (٥٥١٤)عامل قبل التأميم الى (١٥١١٠) عامل بعد التأميم[١٣٨].

اما من ناحية انتاج وارباح الشركات الصناعية قبل وبعد التأميم، فقد داب المسؤولين الحكوميين بعد التاميم على اطلاق التصريحات المتفائلة حيث اخذوا يؤكدون على انهم وضعوا خططا من شانها ان تزيد كمية الانتاج ونسبة الارباح في المشاريع المؤممة فعلى سبيل المثال اكدوا على ان شركة فتاح باشا ستصل طاقتها الانتاجية الكاملة وسيزداد انتاجها من (١٨٠) الف متر سنويا من الاقمشة قبل التاميم الى (٣٦٠) الف متر سنويا، وسيزداد انتاج البطانيات من (١٥٠) الف بطانية سنويا الى (٢١٠) بطانية سنويا، وكذلك هو الحال بالنسبة لشركات السكائر والاسمنت وغيرها[١٣٩]، وقد تاكدت هذه الزيادة في الانتاج في تقرير المؤسسة الاقتصادية لعام ١٩٦٥ و الذي اشار الى ان المؤسسات الصناعية المؤممة قد حققت زيادة سنوية تقدر بحوالي (٤٠,٥) مليون دينار مقابل (٣٧) مليون دينار قبل التأميم أي بزيادة قدرها ٧%، كما اشار الى ارتفاع اقيام المبيعات من (٣٦) مليون قبل التاميم الى (٤١) مليون بعد التاميم أي بزيادة قدرها ١٣% رغم ان اسعار بعض المنتجات قد خفضت بحسب التقرير، واشار التقرير ايضا الى ان الشركات الثلاثين المؤممة قد حققت خلال ثمانية اشهر ونصف ارباحا صافية قبل دفع الضريبة تقارب (٣,٢) مليون دينار مقابل (١,٥) مليون دينار أي بزيادة قدرها ٢٤% عما كانت عليه قبل التاميم[١٤٠].

وقد عزى خالد الشاوي وزير الصناعة وفتحي الصقلي رئيس المؤسسة العامة للصناعة هذه الزيادة الى عاملين الاول يتعلق بعمليات المسح الشاملة للمؤسسات المؤممة والتي حددت من خلالها نقاط القوة والضعف ووضعت الوسائل التي من شانها الارتقاء بهذه المؤسسات، والثاني يتعلق بجهود العاملين الذين اخذوا يشعرون بانهم شركاء في العمل ولهم حصة في الارباح(١٤١).

غير ان الغرف التجارية العراقية اعتبرت الاحصاءات التي يوردها المسؤولين في المؤسسة الاقتصادية عن الانتاج والارباح احصاءات مبالغ فيها وقالت بهذا الصدد:"ان البداية المرتجلة لابد وان تكون نتائجها وخيمة باعتبار ان النتائج تعكس المقدمات" (١٤٢). ويبدو ان الإحصاءات التي كانت تقدمها المؤسسة الاقتصادية هي احصاءات مبالغ فيها ربما لغرض الدعاية السياسية، اولعدم ترك المجال اما المشككين في قدرة القطاع العام على ادارة المؤسسات المؤممة والا كيف يمكن لشركة مثل شركة الجوت العراقية كانت تعتبر من الشركات الخاسرة لغاية التاميم وقد بذل مالكيها جهودا مضنية في سبيل انجاح عملها ان تتحول الى شركة رابحة في زمن قياسي (١٤٣) ، كما ان بعض الشركات المؤممة كانت مدينة للدولة بنسب كبيرة من راسمالها فهل يعقل ان تسدد ديونها وتحصل على ارباح عالية في مدة قصيرة هذا من جانب، من جانب اخر هل يعقل ان القطاع الخاص كان لايسعى الى زيادة الانتاج الذي يمثل بدوره زيادة في الارباح؟، وهل هناك شاغل للقطاع الخاص اكثر من الارباح؟. وهل يعقل ان القطاع الخاص كان لايبالي بمقدار الجهود التي يبذلها العاملين في المعمل حتى يقال ان العاملين بذلوا جهودا في معاملهم بعد التأميم اسهمت في زيادة الانتاج.

على العموم رغم جهود المسؤولين التي حاولوا من خلالها ابراز الاثار الايجابية للتأميم الا انهم لم يستطيعوا ان يخفو حقيقة مفادها ان المؤسسات المؤممة اضحت مجالا خصبا للدرجات الخاصة والرواتب الكبيرة والمخصصات المتشعبة، واصبح الكثير من المسؤولين بفضل قوانين التاميم من الاثرياء والمتنفذين (١٤٤)، فضلا عن ذلك فقد اصبحت بعض المؤسسات المؤممة بعد عدة سنوات تشكل عبئا على الدولة وتستنزف ميزانيتها بدلا من ان تساهم في تطور البلاد وتنمية مواردها اقتصادية (١٤٥).

اما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فمن المعروف ان القوانين الاشتراكية تضيق مجالات الاستثمار امام القطاع الخاص حيث يكون الاستثمار في مجالات معينة محصورا بالدولة ولايجوزا للقطاع الخاص المشاركة فيه، من جانب اخر فان القطاع الخاص لايعرف نحو أي مجال من المجالات يوجه نشاطه حتى لايشمله التأميم في المستقبل حتى وان رسمت حدود بين القطاعين العام والخاص الا ان عامل الثقة يصبح ضعيفا في هذه الحالة. وهذا ما جرى على واقع القطاع الخاص العراقي فقد شجعت قوانين التأميم الراسمالين للقيام بتهريب رؤوس اموالهم خارج البلاد [١٤٦]، كما هرب الكثير من رجال الاعمال والفنيين الى الخارج [١٤٧]، كما انخفضت رؤوس اموال مشاريع القطاع الخاص من (١٣٧,٧) مليون دينار عام ١٩٦٣ الى (١٢١,٨) مليون دينار عام ١٩٦٤، وانخفضت النسبة المئوية من ٧٣,٥% الى ٦٤,٥% أي بنقص قدره ٩,٢% [١٤٨]، وانخفضت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي الخاص بالنسبة الى مجمل النشاط الصناعي في القطر [١٤٩] ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي [١٥٠]:

السنة	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الاجور	المبيعات
١٩٦٣	%٨١	%٦٣	%٥٤,٤	%٦٨,٣
١٩٦٤	%٧٨	%٤٨	%٣٥,٨	%٣٥

من جهة اخرى شكلت قوانين التأميم دافعا للمستثمرين لتخفيض رؤوس اموال الشركات، فقد بلغ عدد الشركات التي خفضت رؤوس اموالها بعد مرور عام على التاميم (٢٧) شركة معظمها من الشركات الصناعية، وكان مجموع التخفيض بحدود (١,٣٠٤,٨٩٠) مليون دينار [١٥١]، فضلا عن ذلك فقد توقف رجال الاعمال عن توسيع شركاتهم وعدم دفع المتبقي من رؤوس الاموال الاسمية خاصة في الشركات التي يقارب راسمالها سبعون الف دينار، اذ ان وصولها الى هذا المبلغ يعني بموجب قوانين التاميم تحويلها الى شركة مساهمة وهو امر قد لايتلائم مع رغبات مموليها بسبب طبيعة تأسيس تلك الشركات اصلاً [١٥٢].

كما كان لقوانين التاميم تاثير اخر على القطاع الخاص يتمثل في رغبة القطاع بتوجيه استثماراته نحو المشاريع الصناعية الصغيرة التي لايتوقع ان يشملها التاميم في المستقبل، لذلك شهدت الفترة ما بين ١٩٦٥ –١٩٦٨ توسعا ملحوظا في المشاريع الصناعية الصغيرة بالدرجة الاساس من حيث العدد وقيمة الانتاج وعدد العاملين [١٥٣]، وساعد على هذا التوسع ايضا سعي الحكومة بمختلف الوسائل الى تطمين القطاع الخاص وتهيئة الجو الملائم للاستثمار، فقد اخذت تؤكد في برامجها على ان القطاع الخاص يمثل راس مال وطنيا ذو وظائف اقتصادية واجتماعية مهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وانه مكملا للقطاع العام ومساند له في عملية التنمية [١٥٤]، ولتاكيد ذلك على ارض الواقع اصدرت قانون التنمية الصناعية رقم (١٦٤) الذي استهدف تخفيف الاجراءات الروتينية الخاصة بمنح شهادات الاعفاء كالغاء ما يسمى بشهادة الاعفاء المؤقت، واعتبرت مجرد حصول المشروع على اجازة تأسيس مكسبا لحق التمتع بالاعفاء من الرسوم الكمركية للمكائن والاجهزة والمواد الاحتياطية والمختبرية والانشائية الضرورية وكل مادة ضرورية للمشروع ولها صلة بالانتاج، فضلا عن اعفاءات اخرى من ضريبة الدخل [١٥٥].

اما فيما يخص تاثير قوانين التاميم على النشاط التجاري فيمكن القول ان تأثيرها كان محدودا لكونها لم تشمل سوى ثلاث شركات تجارية فقط، ولكن النشاط التجاري تاثر فيما بعد عندما اقدمت الحكومة بعد التاميم على اصدار قوانين اخرى حصرت بموجبها حق استيراد السكر والشاي والادوية والالات الطبية والمواد الكيماوية والسيارات وادواتها الاحتياطية بالقطاع العام بحجة قطع دابر التلاعب وتخفيض للاسعار [١٥٦]، لذلك ارتفعت قيمة استيرادات القطاع العام من ١٦,٨% عام ١٩٦٤ الى ٣٢,٤ عام ١٩٦٥ من اجمالي الاستيرادات الممنوحة، ثم واصلت ارتفاعها حتى وصلت في عام ١٩٦٧ الى ٥١,٧% من اجمالي الاستيرادات الممنوحة [١٥٧]، كما زادت حصة القطاع العام في تجارة التصدير والتي تركزت على تصدير التمور والاسمنت والمنتوجات الحيوانية، واحتل الاسمنت المرتبة الاولى في الصادرات فقد بلغ المصدر منه في عام ١٩٦٤ ٣٧٧,٦ الف طن بقيمة ١,٩ مليون دينار [١٥٨]، وهذا الامر انعكس بدوره على التجار حيث توقفت اعمال بعضهم، وانحصرت اعمال البعض الاخر [١٥٩].

من ناحية اخرى انعكس تاثير تاميم البنوك والمصارف على النشاط التجاري بشكل كبير، فبعد عملية دمج البنوك في مجموعات ضيقة والغاء اجازات الصيارفة بدات البنوك والمصارف تعيد النظر في التسهيلات الممنوحة للعملاء وتلغي الكثير من الحسابات المكشوفة وتقلص حسابات الخصم والكفالات، مما ادى الى ظاهرة الانكماش والركود التجاري، فضلا عن ذلك فان عمل البنوك بعد التاميم امتاز بالتاخير وشدة الروتين، وهذا ما كان له انعكاسات على النشاط التجاري [١٦٠].

اما الاثار الاجتماعية لقوانين التأميم فيمكن ملاحظتها على العاملين في القطاع الحكومي فقط، حيث بدأت الحكومة بعد اشهر من صدور القوانين بتوزيع الارباح على العمال الامر الذي حسن من وضعهم الاقتصادي والاجتماعي [١٦١]، كما قامت المؤسسة الاقتصادية بوضع قانون للخدمة وصف بانه عادل وموحد ويزيل التفاوت الموجود في مقياس الرواتب قبل التأميم، فضلا عن ذلك قامت المؤسسة بتقديم وجبه شبه مجانية في المعامل التابعة، وتوفير وسائط نقل مجانية لنقل العامل من والى المعمل، وقامت بالتعاون مع المؤسسة العامة للمصارف بوضع نظام لتسليف العاملين فيها بشروط ميسرة، وقامت الاخيرة بتوفير الضمان الصحي للعاملين فيها لقاء اشتراكات بسيطة [١٦٢]. ويمكن القول ان البعد الاجتماعي لقوانين التأميم لم يظهر بشكل سريع بسبب التطورات السياسية الأخيرة منها وفاة عبد السلام عارف ومن ثم مجيء عبد الرحمن عارف المعروف بالضعف، وقيام ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ التي بررت قيامها بكونها جاءت لتغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

واخيرا يمكن القول قوانين التأميم الاشتراكية لم تنطلق من دراسة علمية لواقع الاقتصاد العراقي وطبيعة العلاقات الطبقية في تلك المرحلة، وانها جاءت باملاءات مصرية ولم تكن الا مجرد تقليد أعمى لنماذج مصرية لذلك تعرضت للكثير من النقد، وأنتجت الى جانب أثارها الايجابية اثارا سلبية انعكست بشكل مباشر على الواقع السياسي فنتيجة لزيادة حدة المعارضة لها والانتقادات الموجهة لحكومة طاهر يحيى اضطر الاخير الى تقديم استقالة حكومته في تشرين الثاني ١٩٦٤، ومع ان عبد السلام عارف اعاد تكلف طاهر يحى مرة اخرى الا ان حكومته الجديدة لم تستمر طويلا فقد استقالت في ايلول ١٩٦٥ [١٦٣]، وما ان

بدأ عبد السلام عارف يشعر بالآثار السلبية لقوانين التأميم حتى اخذ يتنصل من مسؤوليته عنها ويلقي باللوم على بعض المسؤولين الذين يشرفون على تطبيق القوانين، واخذ يعزو سبب الاخفاق الى كون إصدارها جاء لاسباب سياسية وليست اقتصادية [١٦٤]، كما أصبح التخلص من الاثار السلبية للتأميم منهجا تسير عليه بعض الحكومات ومنها حكومة عبد الرحمن البزاز (١٩٦٥/٩/٢١–١٩٦٦/٤/١٨) الذي انطلق في إجراءاته الاقتصادية من تصفية اثار التأميم، واخذ يطلق التصريحات التي تساعد على استقرار السوق وطمأنت التجار، وانتقد التطبيق السيئ لاشتراكية، ورفع شعار (الاشتراكية الرشيدة) التي من شانها –حسبما يقول– تحقيق العادلة الاجتماعية [١٦٥].

ملحق

جدول بأسماء المدراء الجدد للشركات والبنوك المؤممة والذين صدر قرار تعينهم في ١٦ تموز ١٩٦٤ [١٦٦]

ت	اسم الشركة	اسم المدير	ت	اسم الشركة	اسم المدير
١.	شركة سمنت الرافدين	سالم مال الله	٢٩.	شركة الاعتماد للتامين	فاروق الهويدي
٢.	شركة سمنت الفرات	كاظم عبد المجيد	٣٠.	شركة الرشيد للتامين	عبد الطيف السلام
٣.	شركة السمنت المتحدة	هاشم الدباغ	٣١.	شركة الرافدين للتامين	مصطفى البحراني
٤.	شركة الصناعات العقارية	عبد الستار صالح شكر	٣٢.	شركة الاتحاد الوطني للتامين	هشام عبد الرزاق
٥.	شركة صناعة الاسبست	بديع يونس احمد	٣٣.	شركة الضمان اللبنانية للتامين	كامل العطار
٦.	شركة فتاح باشا للغزل والنسيج	عمر العيدروسي	٣٤.	شركة بروفينشال مارين اند جنرال نشورنس	
٧.	شركة السجاد العراقية	عمر العيدروسي	٣٥.	شركة سان انشورنس اوفس	
٨.	شركة استخراج الزيوت النباتية	يوسف اللوسي	٣٦.	شركة مصر للتامين	
٩.	شركة منتوجات بذور القطن	حسن سعيد	٣٧.	شركة الشروق للتامين	
١٠.	شركة الرافدين لصناعة المنظفات	هشام شيت	٣٨.	شركة اطلس للتامين	بهاء بهيج
١١.	معمل صابون كافل حسين	د. محمد خليل الطويل	٣٩.	شركة رويال للتامين	موريس منصور
١٢.	شركة صناعة الجلود الوطنية	د. محمد خليل الطويل	٤٠.	شركة امريكان لايف اتشورنس	بهاء بهيج
١٣.	شركة دخان الرافدين	جابر حسن مراد	٤١.	شركة ناشنال اوف نيوزيلند	ناظم الخضري
١٤.	شركة دخان عبود	عبد الباقي السلام	٤٢.	شركة كارديان للتامين	

١٥.	شركة الدخان الاهلية	مال الله حامد	٤٣.	شركة يونيو انشورنس للتامين	طالب المصرف
١٦.	شركة باتا العراقية	زكي الخيرو	٤٤.	شركة نيواندیا للتامين	
١٧.	شركة طحن حبوب الشمال	فتحي عبد المجيد	٤٥.	شركة بروفنشيال للتامين	
١٨.	شركة المطاحن الفنية	سعيد الدركزه لي	٤٦.	بنك الاعتماد العراقي	عبد الجبار الجدوع
١٩.	شركة معامل طحين الدامرجي	سعيد الدركزه لي	٤٧.	البنك العراقي المتحد	مراد رشيد مراد
٢٠.	شركة الرافدين للطحن والتجارة	الدكتور جميل ثابت	٤٨.	البنك البريطاني	فوزي القيسي
٢١.	شركة كبريت المتحدة	الدكتور جميل ثابت	٤٩.	البنك الشرقي . بغداد	صبحي فرنكول
٢٢.	شركة اتحاد مصانع الورق	حامد مختار	٥٠.	بنك بغداد	مهدي الهاشمي
٢٣.	الشركة الافريقية العراقية	فاروق صبري مراد	٥١.	البنك التجاري	عبد الرحمن السامرائي
٢٤.	الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع	فاروق شابندر	٥٢.	البنك اللبناني المتحد	فخري الخضيري
٢٥.	شركة التامين الوطنية	عطا عبد الوهاب	٥٣.	البنك الوطني الباكستاني	جورج حردق
٢٦.	شركة بغداد للتامين	عبد الباقي رضا	٥٤.	بنك الرشيد	عبد الواحد خلف
٢٧.	شركة التامين العراقية	كاظم الشربتي	٥٥	البنك الشرقي . البصرة	صالح بزاز
٢٨.	شركة التامين التجاري	فيصل الكيلاني	٥٦.	البنك البريطاني . البصرة	حارث المخزمي

اما باقي الشركات والبنوك المؤممة فقد ابقت الحكومة على نفس المدراء السابقين فيها.

هـوامش البحث

((١ قسـطنطين كـاتزاروف، نظريـة التـأميم، ترجمـة عبـاس الصـراف، مطبعـة العـاني، (بغداد،١٩٧٢)، ص ٥٤.

((٢ عبـد الوهـاب الكيـالي، الموسـوعة السياسـية، ج١، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشـر، (بيروت، ١٩٧٥)، ص٦٧٥.

((٣ صـفاء الحـافظ، القطـاع العـام وافـاق التطـور الاشـتراكي فـي العـراق،دار الفـارابي، (بيروت،١٩٧١)، ص٣١.

((٤ بدأت بوادر الازمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الامريكية، ثم مالبثت ان انتقلت الى مختلف انحاء العالم فعم الكساد العالم. للتفاصيل ينظر:كمال مظهر احمد، "العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢) "، مجلة افاق عربية، العدد (٧١)، (بغداد، ١٩٨٣).

((٥ مجموعة من الكتاب السوفيت، "المهام الاقتصادية الرئيسية في مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية "، مجلة دراسات عربية، العدد (١)، (بيروت،١٩٦٤)، ص ٤٩.

((٦ حسيب نمر، التاميم بحث علمي حقوقي في التاميم، دار الوطن، (بيروت، ١٩٨٤) ص ١٥.

((٧ جريدة العرب، العدد (٣٢٤) في ٢٠ تموز ١٩٦٤.

((٨ عماد عبد اللطيف سالم، الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار – الوظائف – السياسات ١٩٢١-١٩٩٠، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠١)، ص ص٢٦-٣٠.

((٩ يتلخص المحتوى الاقتصادي للاشتراكية العربية في كونها تتيح مجالات واسعة للملكية الخاصة وبالتالي فانها تسمح بتفاوت كبير في الدخول، كما انها تقر بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتسمح للبرجوازية الوطنية بممارسة نشاطها الاقتصادي بحرية كبيرة، لان الشريعة الإسلامية أقرت الملكية الخاصة وحقوق ميراث الثروة، فضلا عن ذلك فانها

تهدف الى تحقيق مستويات عالية من الانتاج وتسعى لتوزيع عادل لهذا الإنتاج، واخيرا فانها تؤمن بالتقدم الاقتصادي للأجيال القادمة شريطة ان لايتم هذا التقدم على حساب الاجيال الحاضرة او التضحية بحاجاتها ينظر:محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٨٥)، ص ٩١ ؛ وللمزيد من التفاصيل عن الاشتراكية العربية ينظر: عبد العال صكبان، "معنى الاشتراكية العربية "، في ابحاث ووقائع مؤتمر الاقتصاديين العرب الاول ١-٨ تشرين الثاني ١٩٦٥، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ص ٣٨١. ٣٩٥.

((١٠ عبد الرزاق حسن، "خطوات التحول الاشتراكي في التجربة المصرية "، مجلة الطليعة، العدد (٧)، (القاهرة،١٩٦٥)، ص ٤٦.

((١١ صباح الدرة،التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص)،مطبعة النجوم، (بغداد، ١٩٦٨)، ص٣٣٨.

((١٢ زهير علي النحاس، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص ١٨٠.

((١٣ الحافظ، االمصدر السابق، ص ٧٦.

((١٤ الضباط الاحرار: تنظيم عسكري سري، تبلورة فكرة تاسيسه في العراق بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر ليكون على غرار التنظيم المصري، وقد كان النقيب رفعت الحاج سري المؤسس الحقيقي لهذا التنظيم في العراق.للتفاصيل ينظر: عبد الفتاح علي البوتاني، العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨-٨شباط١٩٦٣، دار الزمان، (دمشق، ٢٠٠٨)، ص ص ٣٨-٤٦.

((١٥ للتفاصيل اكثر عن الثورة واسبابها ينظر:محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الحرية، (بغداد، ١٩٨١).

((١٦ حلف بغداد: حلف عسكري نشأ على اثر توقيع ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط ١٩٥٥ وانضمت اليه فيما بعد كل من بريطانيا وايران وباكستان،

وتالف المجلس الوزاري الدائم لدول الميثاق الذي عرف بحلف بغداد وعقد اجتماعه الاول في مقره في بغداد يومي ٢١و٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥.للتفاصيل عن هذا الحلف ينظر:جهاد مجيد محيي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٠.

((١٧علي شيت محمود، العراق والسياسة العربية ١٩٦٣-١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ص ١٠-١١.

((١٨ ليث حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨١)، ص ص ٢٦٤-٢٧٥.

((١٩ امجد خضير رحيم محمد الدوري، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

((٢٠ عبد المنعم السيد علي، "تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة "، في القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٨٩)، ص ٣٣٦.

((٢١ محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ص ٤١٧-٤٣٨.

((٢٢ كاظم السعدي، "ضريبة الدخل وصناعتنا الوطنية "، مجلة الاقتصادي، العدد الاول، (بغداد، ١٩٦٢)، ص ١٣.

((٢٣ سالم، الدولة والقطاع، ص ١٩٣.

((٢٤ السيد علي، المصدر السابق، ص ٣٣٦.

((٢٥ صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية حكم عبد الكريم قاسم، دار الحرية، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ١٥٩.

((٢٦ البوتاني، المصدر السابق، ص ص ٣٧٢-٣٧٣.

((٢٧ جعفر عباس حميدي واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨، ج ٦، منشورات بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ٦٩–٨٤.

((٢٨ المصدر نفسه، ص ٨٤.

((٢٩ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، (ايران،١٣٧٦–١٤١٨)، ص٢٧٤.

((٣٠ محمود، المصدر السابق، ص ٤٦.

((٣١ طاهر يحيى:ولد في بغداد عام ١٩١٤، تخرج من الكلية العسكرية وكلية الاركان، وقد اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، واصبح مديرا عاما للشرطة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اشترك في ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ واصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة ورئيس الاركان العامة، بعد ١٨ تشرين الثاني تولى رئاسة الوزراء عدة مرات ١٩٦٣–١٩٦٥–١٩٦٨. ينظر:حنا بطاطو،العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار،ترجمة عفيف الرزاز، ج٣،مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، ١٩٩٩)، ص ٤٦٢ ؛ علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، دار حوراء، (بغداد،٢٠٠٥)، ص ص ٥٤–٥٥.

((٣٢ خدوري، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

((٣٣ ميثاق ١٧ نيسان: اتفاقية عقدت بين مصر والعراق وسوريا في ١٧ نيسان ١٩٦٣ اعلن بموجبها اتحاد بين الدول الثلاثة، وقد نص بيان الوحدة على اجراء استفتاء شعبي حول الدستور الفدرالي وانتخاب رئيس للاتحاد في غضون خمسة اشهر وادارة سياسية موحدة، وكذلك اقامة مجلس وطني يمثل فيه كل بلد حسب عدد سكانه ومجلس فيدرالي تمثل فيه البلدان الثلاثة بالتساوي، على ان لا يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ الا بعد مرور عشرين شهرا من عملية الاستفتاء، وخلال هذه المدة يتم العمل من اجل توحيد الامور السياسية والاجتماعية بين الاقطار الثلاثة. ينظر:ملفات العالم العربي، العلاقات مع العراق، بطاقة رقم س – ١٣٠١/٤ ؛ الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، مصر، العلاقات العربية – السورية، بطاقة رقم م – ١٣٠٢/٦.

((٣٤ جريدة البلد، العدد (٦٨) في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٣ ؛ خدوري، المصدر السابق، ٢٩٧.

((٣٥ المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

((٣٦ وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كربلاء الى وزارة الاقتصاد، العدد (٤٤٧٦) في ١٢ كانون الاول ١٩٦٥.

((٣٧ السيد علي، المصدر السابق، ص ٣٧٩.

((٣٨ علي صالح السعدي: ولد في بغداد عام ١٩٢٨، وحصل على شهادة كلية التجارة، انتمى في بداية نشاطه السياسي الى حزب الاستقلال ثم انضم الى صفوف حزب البعث، تولى عدة مناصب منها نائب رئيس الوزراء ووزيرا للداخلية (٩ شباط١٩٦٣-١٢ مايس ١٩٦٣) ونائب لرئيس الوزراء ووزيرا للارشاد (١٢مايس ١٩٦٣-١١تشرين الثاني ١٩٦٣)، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ سفر الى خارج العراق وتوفي في لندن.ينظر:بطاطو، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٨٤؛ دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣، دار نور الشروق، (بغداد،٢٠٠٧)، ص ٢١٩.

((٣٩ اديث وائي، ايف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ج٢، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ١٩٨٩)، ص ٣٩.

((٤٠ محمود، المصدر السابق، ص ص ٤٠-٤٣.

((٤١ الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، العراق، العلاقات مع مصر، بطاقة رقم ع-١٣٠٥/٢.

((٤٢ للتفاصيل اكثر ينظر:محمود، المصدر السابق، ص ص ٤٨-٥١.

((٤٣ خدوري، المصدر السابق، ص ٣١٢.

((٤٤ امين هويدي، كنت سفيرا في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥،دار المستقبل العربي، (القاهرة،١٩٨٣)،ص٢١٦.

((٤٥ خدوري، المصدر السابق، ص ٣١٢.

((٤٦ خير الدين حسيب:ولد في الموصل عام ١٩٢٦، وحصل على شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كمبردج بانكلترا، عين في عدة مناصب منها مدير عام اتحاد الصناعات العراقية ١٩٦٠–١٩٦٢ ومحافظ البنك المركزي ١٩٦٣–١٩٦٥، وعمل في سنة ١٩٧٤–١٩٨١ رئيسا لقسم الموارد الطبيعية والتكنلوجيا في لجنة الامم المتحدة لغرب اسيا المعروفة بالاسكو، استقر في بيروت واسس مركز دراسات الوحدة العربية واصبح مديرا له، انتمى في شبابه لحزب البعث ثم تحول منه الى الناصرية، وانحاز الى سياسة عبد الناصرفاسس اواسط الستينات لاتحاد الاشتراكي في العراق ثم انشق عنه واسس المؤتمر القومي، نشر العديد من الابحاث في حقل الاقتصاد القومي وله مجموعة من المؤلفات. ينظر:حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين،ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٩٦)، ص ٧٥.

((٤٧ وائي، بينروز، المصدر السابق، ص ص ٤٣–٤٥.

((٤٨ خدوري، المصدر السابق، ص ٣١٣.

((٤٩ وائي، بينروز، المصدر السابق، ٤٣.

((٥٠ خدوري، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٥١) جاءت فكرة تاسيسه في العراق اثر الاجتماع الذي عقد بين عبد السلام عارف وعبد الناصر في كانون الثاني ١٩٦٤ حيث قدم عبد الناصر نصيحه لعبد السلام تتمثل بضرورة ايجاد سند جماهيري منظم لحكمه، واشاد عبد الناصر بتجربته في الاتحاد الاشتراكي العربي، فاوعجب عبد السلام بالفكرة وشكل لجنة لانشاء اتحاد مماثل، وفي ١٤ تموز ١٩٦٤ اعلن عبد السلام عارف في مؤتمر عن تاسيس تنظيم باسم الاتحاد الاشتراكي العربي، وبمرور الوقت فتح له عدة فروع في مختلف المحافظات. للتفاصيل ينظر: محمود، المصدر السابق، ص ص ٩٢.٩٥.

(٥٢) الحافظ، المصدر السابق، ص ٨٠ ؛ ويذكر ان صبحي عبد الحميد وزير الخارجية العراقي وفي مقابلة له مع صحيفة العرب قد نفى ان تكون هذه القرارات مفاجئة واكد ان الدستور العراقي قد نص على النظام الاشتراكي وانه منذ اعلان الدستور والدراسات قائمة حول كيفية تطبيق الاشتراكية وقد وجد ان اعتماد المرحلية في التطبيق يسبب الفوضى لذلك اعلنت القرارات مرة واحدة. ينظر: جريدة العرب، العدد (٣٤٧) في ١٦ اب ١٩٦٤.

(٥٣) واعلن طاهر يحيى في اليوم نفسه مجموعة من القرارات قيل انها من اجل الترفيه عن المواطنين وتمثلت هذه القرارات بزيادة رواتب مراتب الجيش والشرطة، وتوفير درجات وظيفية في ملاكات وزارة التربية لترفيع المعلمين المستحقين، وكذلك اصدار قانون الخدمة الجامعية. ينظر:جريدة العرب، العدد (٣٢٠) في ١٥ تموز ١٩٦٤.

((٥٤ جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٣٨٤) في ١٤ تموز ١٩٦٤ ؛ وكالة الانباء العراقية، النشرة الاقتصادية، العدد (٨) في ١٩ تموز ١٩٦٤ ؛ صلاح عريبي عباس شهيب، غرفة تجارة الموصل ١٩٢٦-١٩٦٤ دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ١٤٠.

((٥٥ خير الدين حسيب، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الاولى، مطبعة دار الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٥)، ص ٣.

((٥٦ المصدر نفسه، ص ٤.

((٥٧ السيد علي، المصدر السابق، ٣٧٢.

((٥٨مثل جريدة العرب العدد (٣٢٠)في١٥ تموز١٩٦٤؛جريدة الجمهورية، العدد (٢٠١) في ١٨ تموز ١٩٦٤.

((٥٩ جريدة العرب،العدد (٣٢٢) في ١٨ تموز ١٩٦٤ ؛جريدة الجمهورية العدد (٢٠١) في ١٨ تموز ١٩٦٤.

((٦٠ مجلة الكاتب المصرية، العدد (١٢٤)، (القاهرة،١٩٦٥)، ص ١٥.

((٦١ جريدة العرب، العدد (٣٢٣) في ١٩ تموز ١٩٦٤.
((٦٢ وائي، بينروز، المصدر السابق، ص ٤٥.
((٦٣ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٩٧٥) في ١٤ تموز ١٩٦٤.
((٦٤ وكالة الانباء العراقية، النشرة الاقتصادية، العدد (٨) في ١٩ تموز ١٩٦٤، ص ٧.
((٦٥ جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٣٨٤) في ١٤تموز ١٩٦٤ ؛ جريدة الجمهورية، العدد (١٩٨) في ١٥ تموز ١٩٦٤.
((٦٦ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٤)، ص ٢١٦.
((٦٧ الحافظ، المصدر السابق، ص ٢٦.
((٦٨ سميرة كاظم الشماع، مناطق الصناعة في العراق (دراسة تحليلية تطبيقية للتحليل الكمي في جغرافية الصناعة، مؤسسة ايف، (بيروت، ١٩٨٠)، ص٢٤٥ ؛ سرى محمود سلمان المدرس، جغرافية التجارة في العراق ١٩٥٠–١٩٧٠ دراسة في الجغرافية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس،القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ١٦٢–١٦٣.
((٦٩ جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطورات السياسية في العراق ١٩٢٩–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٢٩٢ ؛ صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه تطبيقاته واجهزته، ج١، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٧٧.
((٧٠ حنا، المصدر السابق، ص ٢٩٣ ؛ كجه جي، المصدر السابق، ص ١٨٢.
((٧١ حنا، المصدر السابق، ص ٢٩٤.
((٧٢ كاثلين لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكر العاني، دار التضامن، (بغداد،١٩٦٣)، ص ٢٦٨.
((٧٣ مجلة الصناعي، العدد الاول، السنة ٧، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ١٤٢.

((٧٤ سعيد عبود السامرائي، القطاع العام في العراق، مطبعة الامة، (بغداد،١٩٧١)، ص٩٧؛ حنا، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

((٧٥ اتحاد الصناعات العراقي، الكتاب السنوي للسنة المالية ١٩٥٧-١٩٥٨، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٣٨.

((٧٦ صلاح عريبي عباس العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين محمد طلعت حرب..نوري فتاح باشا..عبد الحميد شومان نموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ص ٧٦-٨١.

((٧٧ دليل الصناعات العراقية ١٩٦٨، مطبعة الامة، (بغداد ١٩٦٨)، ص ٣٢.

((٧٨ مجلة الصناعي، العدد الاول، السنة ٧، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ص٥٨-٦١ ؛ حنا،المصدر السابق، ص ٢٨٩؛ ويذكر ان هذه الشركة كانت تعاني من نقص العمال المهرة وقلة الخبرة، لذلك كانت تعتبر من الشركات الخاسرة.ينظر: وزارة الصناعة، الكتاب السنوي لسنة ١٩٦٠-١٩٦١، (بغداد، ١٩٦١)، ص ٥٧ ؛ مجلة الصناعي، العدد (٣) السنة ٧، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ١٤٣.

((٧٩ سعيد عبود السامرائي، سياسة التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، مطبعة القضاء، (النجف، ١٩٧٣)، ص ١٥٦ ؛ دليل الاقتصاد العربي، العدد (٩)، (د.م، ١٩٧٥-١٩٧٦)، ص ٣٢٩.

((٨٠ حنا، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

((٨١ دليل الصناعات، المصدر السابق، ص ٣٢.

((٨٢ مجلة الصناعي، العدد (٣)، السنة ٧، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ١٥٠ ؛ ويذكر ان صاحب المعمل بعد اربعة ايام من التأميم تقدم بطلب للحكومة يطلب فيه منحة اجازة تأسيس مشروع جديد للصابون وجاء في نص عريضته:" اني الموقع ادناه عبد الله كافل حسين قد أمضيت اربعة وثلاثين سنة في صناعة الصابون وان تأميم معمل الصابون

والمنظفات الذي كنت امتلكه ليس مما يحول بيني وبين خدمة هذه الصناعة والمساهمة في تصنيع وطني لاسيما وان القوانين الاشتراكية قد اعتبرت هذه الصناعة في القطاع المختلط، لذلك ارفق بهذا استمارة تأسيس مشروع صناعي للصابون برأسمال قدره ٢٥ الف دينار راجيا التفضل بسرعة منحي اجازة تأسيس للمباشرة بالإنشاء والانتاج". ينظر: جريدة الجمهورية، العدد (٢٠٢) في ١٩ تموز ١٩٦٤.

((٨٣ بطاطو، المصدر السابق، ص ٣١٦؛ كجه جي، المصدر السابق، ص ١٨٢.

((٨٤ لانكلي، المصدر السابق، ص ٤٥.

((٨٥ المصدر نفسه، ص ٤٦ ؛ كجه جي، المصدر السابق، ص ١٨٢.

((٨٦ مجلة الصناعي، العدد٣، السنة ٧، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ١٣٢.

((٨٧ لانكلي، المصدر السابق، ص ٦١.

((٨٨ دليل الصناعات، المصدر السابق، ص ص ٢٠٩–٢١٥.

((٨٩ حنا، المصدر السابق، ص ٢٨٠ ؛ كجه جي، المصدر السابق، ص ١٨٣.

((٩٠ مجلة الصناعي، العدد (٣) السنة ٧، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ١٤٥.

((٩١ تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق مع اشارة خاصة الى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨–١٩٧٣، مطبعة الجامعة المستنصرية، (بغداد،١٩٧٧)، ص٢٠٠.

((٩٢ مجلة الصناعي، العدد (٣) السنة ٧، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ١٤٣.

((٩٣ جريدة العرب، العدد (٣٢٣) في ١٩ تموز ١٩٦٤.

((٩٤ جريدة الجمهورية، العدد (٢٠٨) في ٢٦ تموز ١٩٦٤.

((٩٥ لم يتم الالتزام بما ورد في هذه المادة فقد اتخذ التعويض شكلين تعلق الشكل الاول بالمساهمين الاجانب والبنوك الاجنبية حيث تم تعويضهم بشكل كامل ونقدا، اما الشكل الثاني فقد تعلق بالمساهمين العراقيين حيث تم التعويض النقدي للمساهمين الذين تزيد نسبة مساهمتهم على ٥٠٠٠ دينار، اما من تزيد نسبتهم عن ذلك فقد تم تعويضهم بسندات صادرة عن المؤسسة العامة للمصارف وبفائدة قدرها ٣%، وقد بلغ

مجموع ما تم دفعه من تعويضات (٢,٤٩١,٦٨٩) دينار منها (١,٨٠٥,٣٦٦) دينار دفعت للاجانب و (٦٨٦,٣٢٣) دينار للعراقيين. ينظر: وداد يونس يحيى، تجربة تأميم المصارف التجارية في العراق، رسالة ما جستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ١٦٠.

((٩٦ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٩٧٥) في ١٤ تموز ١٩٦٤.

((٩٧ خليل محمد حسن الشماع، ادارة المصارف، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٧٤)، ص ١٦٧.

((٩٨ محمد عبد الوهاب العزاوي، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق، مطبعة الوطن، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٧٤.

((٩٩ محمد عبد الكريم،"النظام المصرفي العراقي "،مجلة الصناعي،العدد (١٢)،السنة ٩، (بغداد،١٩٦٨)، ص ١٢٢.

((١٠٠ الشماع، المصدر السابق، ص ١٦٧.

((١٠١البنك العربي، البنك العربي المحدود ١٩٣٠ –١٩٨٠ خمسون عاما في خدمة الاقتصاد العربي، (عمان، د. ت)، ص ص ١٠–١٨.

((١٠٢ يحيى، المصدر السابق، ص ١٦١.

((١٠٣النحاس، المصدر السابق، ص ص ١٧٣–١٧٤.

((١٠٤ العزاوي، المصدر السابق، ص ٧٥.

((١٠٥ جريدة العرب، العدد (٣٢٣) في ١٩ تموز ١٩٦٤.

((١٠٦ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤، ص ٣١.

((١٠٧ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٩٧٥) في ١٤ تموز ١٩٦٤.

((١٠٨ جريدة الجمهورية، العدد (٢٠٨) في ٢٦ تموز ١٩٦٤.

((١٠٩ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٩٧٥) في ١٤ تموز ١٩٦٤ ؛ خير الدين حسيب، مساهمة العمال في الادارة في الوطن العربي، دار الطليعة، (بيروت،د.ت)، ص ١٢٥-١٢٦.

((١١٠ جريدة الوقائع العراقية، العدد (٩٧٥) في ١٤ تموز ١٩٦٤.

((١١١وكالة الانباء العراقية، النشرة الاقتصادية، العدد (١٨) في ٣ تشرين الاول ١٩٦٤،ص٦.

((١١٢ خدوري، المصدر السابق، ص ٣١٢.

((١١٣ جعفر عباس حميدي واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ج ٧، منشورات بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص ٢٣٥.

((١١٤الحافظ، المصدر السابق، ص ١٠٤.

((١١٥ جريدة العرب، العدد (٣٢٠) في ١٥ تموز ١٩٦٤.

((١١٦ جريدة الجمهورية، العدد (٢٠١) في ١٨ تموز ١٩٦٤.

((١١٧ جريدة الثورة، العدد (٥٦٢) في ٢١ تموز ١٩٦٤.

((١١٨ سالم، تطور القطاع العام، ص ٩٠.

((١١٩ حزب البعث، نضال حزب البعث العربي الاشتراكي عبر بيانات قيادته القومية ١٩٦٣-١٩٦٦، دار الامة، (بيروت، ١٩٧٧)، ص ص ١٦٣-١٦٦ ؛ شهيب، المصدر السابق، ص ١٤١.

((١٢٠ الحافظ، المصدر السابق، ص ١٠٣.

((١٢١ مقابلة شخصية مع هيثم الباغ (مهندس وتاجر) في الموصل في١تشرين الاول ٢٠٠٠؛ مقابلة شخصية مع عبد الواحد شاكر جدوع (عضو غرفة تجارة كركوك منذ عام ١٩٦٦) في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٦ ؛ مقابلة شخصية مع خليل اسماعيل اغا (نائب رئيس غرفة تجارة كركوك) في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

((١٢٢ تقرير عام عن اعمال غرفة تجارة بغداد بمناسبة انتخاب مجلس الادارة للدورة الرابعة والثلاثين، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ٢٩.

((١٢٣ وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد، العدد (٨٠٠٧) في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٥.

((١٢٤ وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كربلاء الى وزارة الاقتصاد، العدد (٢٤٤٧٦) في ١٢ كانون الاول ١٩٦٥.

((١٢٥ وثائق غؤفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد، العدد (٦٨٣٦) في ١٤ ايلول ١٩٦٤.

((١٢٦ عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي، غرفة تجارة بغداد ١٩٢٦.١٩٦٤ دراسة تاريخية اقتصادية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص ١٧٨.

((١٢٧ وكالة الانباء العراقية، النشرة الاقتصادية، العدد (١٩) في ١٠ تشرين الاول ١٩٦٤، ص ١٣.

((١٢٨ جريدة العرب، العدد (٣٢٢) في ١٨ تموز ١٩٦٤.

((١٢٩ جريدة العرب، العدد (٣٢٣) في ١٩ تموز ١٩٦٤.

((١٣٠ جريدة الجمهورية (مصرية)، العدد (١٠٣٥) في ١٥ تموز ١٩٦٤.

((١٣١ جريدة الاخبار (مصرية)، العدد (٥١٩) في ١٥ تموز ١٩٦٤.

((١٣٢ جريدة الانوار (لبنانية)، العدد (٣٧٧٤) في ١٥ تموز ١٩٦٤.

((١٣٣ جريدة المحرر (لبنانية)، (١٠٥) في ١٥ تموز ١٩٦٤.

((١٣٤ مجلة الاسبوع العربي (لبنانية)، العدد (٢٦٧)، في ٢٠ تموز ١٩٦٤.

((١٣٥ وكالة الانباء العراقية، النشرة الاقتصادية، العدد (٨) في ١٩ تموز ١٩٦٤.

((١٣٦ اتحاد الصناعات العراقي: اسس في بغداد عام ١٩٥٦ وتحددت مهامة في تمثيل المصالح الصناعية امام السلطات وتقديم الوسائل التي من شانها الارتقاء بالصناعة وحمايتها، والدفاع عن حقوق اصحاب المشاريع الصناعية واصحابها، وتزويد الدوائر الرسمية وغير الرسمية بالمنشورات المتعلقة بواقع الصناعة، وحسم الخلافات بين

اصحاب المشاريع الصناعية وغيرها.ينظر: وثائق غرفة تجار الموصل، نبذه عن اتحاد الصناعات العراقي ؛ دليل الاقتصاد العربي، المصدر السابق، ص ٣٧٤.

((١٣٧ سالم، المصدر السابق، ص ٩١.

((١٣٨ الحافظ، المصدر السابق، ص ٩٢.

((١٣٩ مجلة الصناعي، العدد (٣)، (بغداد، ١٩٦٤)، ص ص ٦٢–٦٥.

((١٤٠ الحافظ، المصدر السابق، ص ص ٩٢–٩٣.

((١٤١ مجلة الصناعي، العدد (٣)، (بغداد،١٩٦٦)، ص٨ ؛ دليل العراق التجاري الدولي الجديد ١٩٦٦–١٩٦٧، العدد (٥)، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ١.

((١٤٢ وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كربلاء الى وزارة الاقتصاد، العدد (٤٤٧٦) في ١٢ كانون الاول ١٩٦٥.

((١٤٣ للتفاصيل حول اسباب خسائر هذه الشركة والجهود التي بذلت من اجل انجاح عملها ينظر:حنا، المصدر السابق، ص ص ٢٨٨–٢٩١.

((١٤٤ المصدر نفسه ؛ خدوري، المصدر السابق، ص ٤١٥.

((١٤٥ سعد جبار السوداني، المساهمة الديمقراطية للعمال في ادارة القطاع الاشتراكي، مطبعة جامعة الموصل، (الموصل، ١٩٨٤)، ص٥٠.

((١٤٦ بطاطو، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

((١٤٧ وائي وبينروز، المصدر السابق، ص ٤٦ ؛ ومثال ذلك نوري فتاح باشا الذي يعد من اكبر رجال الصناعة والاعمال في العراق فقد غادر بعد التأميم واستقر في بيروت لحين وفاته.ينظر:العبيدي، المصدر السابق، ص ٩٠.

(١٤٨ الحافظ، المصدر السابق، ص ٩٢.

((١٤٩ صبري زاير السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، دار المنار، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٥٦.

((١٥٠ الدوري، التطور الصناعي، ص ١٠٣.

((١٥١ جميل هاشم الكاظمي، الركود الاقتصادي في العراق وواقع الصناعة العراقية، دا الحرية، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ١٨.

((١٥٢ الدوري، التطور الصناعي، ص ١٠٤.

((١٥٣ جواد هاشم، تكوين راس المال في العراق ١٩٥٧-١٩٧٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت،١٩٧٥)، ص ٢٥١ ؛ السيد علي، المصدر السابق، ص ص ٣٤٣-٣٤٤.

((١٥٤ السيد علي، المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

((١٥٥ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام ١٩٦٤، ص ١٩.

((١٥٦ وكالة الانباء العراقية، النشرة الاقتصادية، العدد (١٢) في ١٦ اب ١٩٦٤، ص ص ٧-١٣.

((١٥٧ سالم، المصدر السابق، ص ١٩٤.

((١٥٨ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعام ١٩٦٤، ص ٦٦.

((١٥٩ وثائق غرفة تجارة الموصل، مذكرة غرفة تجارة بغداد الى رئاسة القصر الجمهوري ورئاسة الوزراء ووزارة الاقتصاد، العدد (١٠٨٤٢) في ٢٨ شباط ١٩٦٧.

((١٦٠ وثائق غرفة تجارة الموصل، مذكرة ممثلوا الغرف التجارية العراقية الى وزارة الاقتصاد، العدد (٧٧٢٤) في ١١ ايلول ١٩٦٧.

((١٦١ مجلة الصناعي، العدد (٣)، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ص ٨-٩.

((١٦٢ الحافظ، المصدر السابق، ص ٩٠.

((١٦٣ سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز اول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت،٢٠٠٦)، ص ص ٣٣-٣٤.

((١٦٤ خدوري، المصدر السابق، ص ٣١٥.

((١٦٥ الدوري، عبد الرحمن البزاز، ص ٥٩.

((١٦٦ جريدة الجمهورية، العدد (١٩٩) في ١٦ تموز ١٩٦٤.